

براءة المتهم في جرائم الشيك

في ضوء قضاء النقض الجنائي

صباحي يوسف
المحامي

براءة المتهم في جرائم الشيك

في ضوء قضاء النقض الجنائي

صباحي يوسف
المحامي

الدار البيضاء للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم
"إنا فتحنا لك فتحا مبينا"

الحمد لله ، لقد كان معي توفيق الله حينما صدر لي كتاب
" جريمة تبديد منقولات الزوجية " ، فلقد لقي قبولا من الاخوة
الزملاء ، ولعل ذلك كما ذكروا لي بجانب توفيق الله أولا أنه قد
لمس الجانب العملي في احتياجاتهم العملية من سرد أساسيات
البراءة واتجاهات المحاكم اذا نظر هذه الجريمة .

وهذا :

النجاح دفعني لاصدار هذا المؤلف على نسق مؤلفتنا
السابق مدعا بأحكام محكمة النقض الصادرة بنقض أحكام الادانة
في جرائم الشوك .

والله الموفق لك

صباحي يوسف
الحامس

الحاجة الى الائتمان طبيعة لاصقة بهجوهر المعاملات

التجارية ذاتها ومستمرة باستمرار نشاط التاجر . (١)

ومن ثم فان لسندات الدين أهمية خاصة سواء في اثباتات

المديونية أو لنقل الحقوق الثابتة بها بالتداول .

ومن بين هذه السندات الائتمانية القابلة للتداول بالطرق

التجارية ما يسمى بالاوراق التجارية .

والورقة التجارية هي محرر مكتوب وفقا لوضاع شكلية يحدد ها

القانون ، قابل للتداول بالطرق التجارية ، ويمثل حقا موضوعه

مبلغ من النقود يستحق الوفاء بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين

أو قابل للتعيين ، ويقبلها الطرف كأداة ائتمان ووفاء بديلا عن

النقود .

والاوراق التجارية

التي أشار اليها القانون المصري هي : - " الكبيالة

والسند الاذني والسند لحامله والشيك " .

(١) . الاستاذ الدكتور / على البارودي " القانون التجارى "

وما يعنيا من حديث هو محور مؤلفنا وهو :

الشيك

فحينما نص المشرع في قانون العقوبات بالمادة ٣٣٧ عقوبات على تجريم من يعطى بسو* نيه شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع .

فانه قد قصد الشيك بالمعنى القانونى المعبر عنه فى القانون التجارى " بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع (١) " فالشيك - من هذا المنطلق - هو أداة دفع ووفاء مستحق الاداء لدى الاطلاع عليه دائما ويغنى عن استعمال النقود فى المعاملات .

وطى هذا فالشيك ليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها فى تاريخ غير الذى أعطيت فيه .

ومن ثم فاذا فقد الشيك خاصيته فى كونه أداة وفاء وانقلب الى أداة ائتمان فانه يخرج من حماية قانون العقوبات .

(١) الأستاذ الدكتور / على حسن يونس " الاوراق التجارية "

خُطَّةُ الْكِتَابِ

كان التمهيد هو محور مؤلفنا أو الفكرة التي قامت عليها كتابنا ولا جسدال كانت أحكام محكمة النقض هي منارتنا فسي رحلة البحث عن حالات براءة الساحب .

ولا شك قامت تلك الاحكام بخدمة بحثنا بل عكسته وزادته فائدة قانونية وعلمية .

ومن ثم فان خطة الكتاب - على ضوء ذلك التمهيد - تكون قد تحددت ونعرضها باذن الله على النحو الآتي :

أولا : الشيك في ضوء قضاء النقض الجنائي " تعريفا وتحديدا وفهوما " .

ثانيا : حالات البراءة .

ثالثا : مسائل علمية .

رابعا : قضاء النقض الجنائي .

أولاً : الشيك

في ضوء أحكام محكمة النقض
" تعريفاً ومفهوماً وتحديداً "

لم يعرف التشريع المصري الشيك ، وعلى هذا فقد قام
المشراح بتعريفه بتعريفات مختلفة ومتعددة ، ولكن إذا تعددت
الصياغات فإنها قد اتفقت واتحدت في التأكيد على ما للشيك من
خاصة ذاتية به في أنه محرر يقدم مقام النقود في الوفاء .

فهو أداة دفع ووفاً مستحق الاداء لدى الاطلاع عليه دائماً
ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات .
فهو ليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها في تاريخ غير السدى
أعطيت فيه .

ولم تخرج أحكام محكمة النقض على هذه الخاصية التي للشيك
فقد قامت بتعريفه في أحكام عديدة لها شملت مقوماته وعناصره
والشروط التي يجب أن تتوافر به والتي بها أسبغ النص الجنائي
الحماية اللازمة له .

وقد حاولنا قدر الامكان انتقاء بعض هذه الاحكام :

(١) الشيك هو عبارة عن سند مستحق الاداء بعد الاطلاع عليه
وله مقابل وفاً . (١)

(١) محكمة النقض ٤٦/٥/٢ ، طعن ٧٦ سنة ١٥ ق المنة ٢٠
ص ٧٠٨

- (٣) الشيك هو أداة وفا* يقوم فيه الورق مقام النقود * ومن ثم وجب أن يكون مستحق الدفع لدى الاطلاع . (١)
- (٣) ان الشيك يعتبر من الاوراق التجارية لانه محرر مكتوب وفق اوضاع شكلية استقر عليها العرف ويتضمن أمرا صادر من شخص هو الماحب الى شخص آخر هو المسحوب عليه وغالبا ما يكون مصرفا بأن يدفع لشخص ثالث أو لامره أو لحامل الصك وهو المستفيد ببلغا معينا بمجرد الاطلاع على الصك . (٢)
- (٤) الشيك أداة وفا* يقوم فيه الورق مقام النقود ومن ثم وجب أن يكون مستحق الدفع لدى الاطلاع وهو بهذا المثابسة لا يصلح أن يكون ورقة من اوراق المجاملة التى تقوم بوظيفة الائتمان . (٣)
- (٥) اذا كان يبين من المحرر أنه يتضمن أمرا صادرا من المتهم لاحد البنوك يدفع مبلغ معين فانه فى هذه الحالة يعتبر أداة وفا* مستحق الدفع بمجرد الاطلاع ويعد شيكا بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ويجرى بمجرد النقود فى المعاملات . (٤)

-
- (١) محكمة النقض ٤٧/١/٢ طعن رقم ١٥/٩٩ ق مجموعة القواعد
- (٢) محكمة استئناف القاهرة الدائرة التجارية ٥٦/٥/٨ رقم ٤١٠ سنة ٧٢ ق
- (٣) نقض ٦٢/٢/١ طعن ٣٣٧ س ٢٦ ق
- (٤) الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ٦٩/١/٢٠ س ٢٢ ص ١٥٢

٦ (الشيك هو أداة وفاً يقوم فيه الورق مقام النقد . ومن ثم
 وجب أن يكون مستحق الدفع لدى الاطلاع وهو المعبر عنه
 في المادة ١٩١ من قانون التجارة بالحوالة المستحقة
 الدفع بمجرد الاطلاع عليها والذي جاءت المادة ٣٣٧
 من قانون العقوبات لحماية لصاحب الحق فيه فان كانت
 الورقة الموصوفة بأنها شيك غير واجبة الدفع لدى الاطلاع
 فهي لا تعد شيكاً ولا يسرى عليها حكم الشيك فليس
 القانون . (١)

(١) الطعن رقم ١٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٣٧١/١/٢

ثانيا : حالات البراءة

تتعدد حالات البراءة

وهذه تستند وترتكز على أساسين وحيثيات عدة دعناها
بالحكام الصادرة من قضاء النقض الجنائي .

وقد كان تجميع هذه الاسانيد رحلة شاقة لنا ..

لكن

كانت بلا شك أحكام محكمة النقض هي منارتنا في رحلتنا
أو رحلة الغوص في مراجع ومؤلفات عديدة لكي نجد تأسيسا
لكل حالة من حالات البراءة .

وما

نرجوه هو الرجوع الى أحكام محكمة النقض العديدة
والمرفقة بكتابنا كل في موضعه عند تأسيس طلب البراءة .

١٠٠ - البراءة المأخوذة

في هذا الجانب من كتابنا سوف نتحدث عن حالات البراءة أو أساس البراءة - وجميع هذه الحالات استقيناها من قضايا عليية واقعية نظرت أمام القضاء وصدرت فيها أحكام البراءة .

(١) تحديد الورقة التجارية :

بعد أن استعرضنا تعريف محكمة النقض للشيك تحديدًا وبمفهومها . فإنه يكون من السهل أن يختلف الشيك عما عداه من أوراق تجارية أخرى كالكمبيالة والسند .

فالكمبيالة هي محرر يتضمن أمرا صادرا من المأخوذ إلى السحوب عليه بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو قابل للتمهين لأن شخص ثالث أو المستفيد . ويبين منه أن القيمة وصلت ، ويذكر التاريخ .

أما السند فهو محرر يتعهد فيه محرره بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين أو قابل للتمهين لأن شخص معين أو للحاصل . ويحمل السند تاريخ التحرير وتوقيع المحرر ويذكر فيه أن القيمة وصلت .

ولكن

قد يتشابه الشيك مع الكمبيالة في أحيان . وهذا التشابه قد جاء مرجعه إلى ثلاثة الأطراف ، كما أنه يجوز في كل من الشيك والكمبيالة أن يكون السحوب عليه بنكاً أو أحد الأفراد العاديين .

كما أنه لا يمنع أن تكون الكبيالة مستحقة الاداء لدى الاطلاع وهي
ما تعرف بالكبيالة الفورية بل انه يجوز أن يكون الشيك على ورقة
عادية •

وهنا

لهذا التشابه أثره ازاء تطبيق أو عدم تطبيق نص قانسون
المعقبات فاذا كانت الورقة الصادرة من الماحب شيكا فانه من
الطبعي أن ينطبق النص الجنائي •

أما

إذا كان ما أصدره الماحب لا ينطبق عليه وصف الشيك أو لم
يعط بوصفه أداة وفاة انسحب النص الجنائي واعتبر أن الامر ليس
فيه جريمة •

ومن ثم

فإن الماحب وجب عليه اذا ما أصدر ورقة تجارية وانهم بأنه قد
أصدر شيكا بدون رصيد (أو صور التجريم الواردة بالنص) يتعين
على الماحب أن يقوم بتحديد الورقة الصادرة منه ويبين انها ليست
شيكا • وتحديدها يكون بالرجوع الى قصد المتعاقدين من تحريرها
والرجوع الى طبيعة العلاقات القائمة بين أطرافها •

ومن انه قد اعطاها ليس بوصفها أداة وفاة وانما بوصفها أداة
اقتسان •

(٢) مظهر الشيك :

لكي يمكن اسباغ الحماية القانونية والجنائية - بوجه خاص - على الشيك فان الامر يتطلب شروط وعناصر ومقومات لايسد من استيفائها هذه الشروط والمقومات هي ما يطلق عليه " مظهر الشيك " .

فمستى

يكون المحرر الصادر من الماحب شيكاً ؟

أو : متى يدل مظهره على كون حقيقته شيكاً ؟

واقع الامر أن للشيك شروطاً شكلية وأخرى موضوعية مثل ضرورة اشتماله على بيانات معينة يغيرها أو بدونها يفقد الشيك معناه وينقلب الى أداة ائتمان .

فما هي

هذه البيانات التي بدون توافرها في المحرر ينقلب الى سند

عادي أو ورقة تجارية صحيحة أو معييه بحسب الاحوال ؟

أولاً : الامر بالدفع لدى الاطلاع :

يجب أن يتضمن الشيك أمراً بالدفع صادراً من الماحب الى المسحوب عليه يقوم هذا بموجبيه بأداء قيمة الشيك الى المستفيد منه : وبهذا الامر تتحقق فائدة الشيك في انه يقوم مقام النقود نفس

• الوفاء •

وأداء الشيك لوظيفته في القيام مقام النقود يقتضى أن ينحسب الأمر على مبلغ محدد من النقود •

ويجب أن يكون الأمر بالدفع منجزاً غير معلق على شرط •

ثانياً : توقيع الساحب :

يجب أن يتضمن الشيك توقيع الساحب حتى يثبت صدوره منه ويدون هذا التوقيع لا يكون للشيك قيمة ما •

ثالثاً : اسم المسحوب عليه :

المسحوب عليه هو الذى يصدر اليه أمر الساحب بدفع قيمة الشيك وغالباً ما يكون بنك •

رابعاً : المبلغ :

يجب أن يعبر في الشيك المبلغ الواجب الدفع تعييناً نائبياً للجهة والأهمل الشيك •

هـــــ

هي البيانات التي بها يتحقق للشيك مظهره ويدونها ينتهز مظهر الشيك ويفقد صفته ويتحول الى سند عادى أو الى ورقة تجارية صحيحة أو معيبة بحسب الأحوال ولا تسرى عليه المسادة ٣٣٧ غقيات •

هذا فضلا عن :

تاريخ الشيك :

فعلی أساس هذا التاريخ يتحدد الوقت الذي كان ينبغي أن يوجد فيه مقابل الوفاء .

ان تقضى طبيعة الشيك كأداة وفاء أن يكون تاريخ السحب هو بنفسه تاريخ الوفاء ، ومن ثم فانه اذا حدد في الشيك تاريخ معين لسحب المبلغ غير تاريخ تحريره فقد الشيك عنصره المميز وانقلب من أداة وفاء الى أداة ائتمان ويكون شأنه في ذلك شأن الكبيالة والسند الاذني .

فجريمة اعطاء شيك بدون رصيد تقتضى أن يتوافر في الشيك عناصره المقررة في القانون التجارى ومن بينها أن يكون ذا تاريخ واحد والا فقد مقوماته كأداة وفاء تجرى مجرى النقيض وانقلب الى أداة ائتمان فخرج بذلك من نطاق تأميم المادة ٣٣٧ قسومات والتي تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا .

(٣) عيوب الارادة " الاكراه " :

مما لا شك فيه أن تحرير الشيك وتوقيعه يعد من التصرفات القانونية .

ولهذا كان لابد لصحة الشيك أن يتوافر له الشروط اللازمة

لصحة التصرفات القانونية بصفة عامة وهي توافر الاهلية بالنسبة للمتصرف وسلامة ارادة الموقع من عيوب الرضا .

ففي كل التزام ناشئ عن علاقة قانونية يتمتع ان يكون مبنيا على رضا صحيح خال من العيوب فان شابه اكراه - وهذه مسألة واقع - وتبينت المحكمة أن تحرير الشيك كان نتيجة مباشرة للالتزام الباطل المشوب بعيب الاكراه اعتبر هو أيضا ناشئ عن علية الاكراه وانتجت المسؤولية لعدم وجود القصد الجنائي . (١)

خاتمة

ان المشرع أراد بالمادة ٣٣٧ عقوبات حماية الشيك متى استوفى هذه الشروط الشكلية فقد لم تتوافر للمحرر في ظاهره مقومات الشيك فلا تسرى عليه المادة ٣٣٧ عقوبات .

وبالبناء على ما تقدم فان الحماية الجنائية تمتد الى المحرر الذي يتوافر له مظهرها الشيك وذلك من البيانات سالفة البيان ولو كان باطلا من وجهة نظر القانون التجاري .

(١) معرض عبد التواب - الوسيط في جرائم الشيك .

(٤) انتفاء سوء القصد :

فى جرائم الشيك وضع القانون قرينة مفترضة على سوء القصد
بعدم وجود رصيد كاف وقابل للمحسب بعد قرينة على سوء القصد .

وهب اثبات

القصد الجنائى يقع على عاتق النيابة العامة ويكفيها فى ذلك الاثبات
قيام الدليل على وجود احدى الصور المنصوص عليها قانونا وهى
(عدم وجود رصيد كاف وقابل للمحسب - سحب الرصيد أو جزء منه
بعد اعطاء الشيك بحيث يصبح الباقى غير كاف للوفاء بقيمة الشيك .
أمر المسحوب عليه بعدم الدفع) (١)

الا أنه

إذا كان يمكن أن يقال - بصفة خاصة - بأن مختلف هذه الصور
التي وردت بالمادة ٣٣٧ عقوبات هى من الجرائم العمدية التي تتطلب
فيها القانون توافر القصد الجنائى - أى سوء النية - أو العلم بعدم
وجود رصيد قائم وقابل للمحسب أو غير كاف .

فإنه

يمكن للمحاسب أن يثبت انتفاء العلم لديه بعدم توافر هذه
الصور أى أن يثبت حسن نيته متبعاً فى ذلك أى دليل يراه موصلاً
الى تلك الغاية دون التقيد بقاعدة معينة .

(١) المصفاوى فى جرائم الشيك

قله (١)

— اثبات اعتقاد بتوافر الرصيد المطلوب بناءً على أسباب جديدة •

وليه

— اثبات انتفاء العلم بالظروف المحيطة برصيد • مثلاً •

على

— أن هذا كله امر تحتلصه المحكمة من كافة القرائن والامسر

مرجعه لتقدير المحكمة — وهو تقدير موضوع •

ومن هذه القرائن

(قيمة الشيك — ظروف اصداره — تاريخ اصداره — ظروف

الرصيد وبلغ النقص فيه — مكانة الساحب الاجتماعية) •

ويترتب على اثبات حسن النية انتفاء المسؤولية الجنائية •

(٥) اثبات تاريخ الشيك :

إذا صدرت الورقة في تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع

في تاريخ آخر فلا يمكن عدّها شيكاً بالمعنى المقصود قانوناً وذلك

لكونها أعطيت على سبيل الائتمان أو هي أداة ائتمان •

ويمكن للمتهم اثبات تاريخ تحرير هذه الشيكات واثبات اختلاف

هذا التاريخ عن التاريخ الثابت أو المدون عليها •

(١) معروض عبد التواب — الوسيط في جرائم الشيك •

ففى احدى القضايا التى عرضت على محكمة النقض (١) اعترف
المتهم بأن تحويل هذه الشيكات كان سابقا للتاريخ المدون عليها .
ونلفت نظر القارىء الى أن هذه الشيكات لم تكن تتضمن
لتاريخين وانما كان تاريخ اصدارها غير التاريخ المدون عليها .
وقد اثبت المتهم ذلك كله فنقضت محكمة النقض الحكم الصادر
بإدانتها .

وبالبناء على ما تقدم فاذا ثبت وجود التاريخين فان هذه
الاوراق لم تعد شيك وانما أداة اثتان .

راجع

- أ . د / الرصفاوى . جرائم الشيك .
- سعيد مشرفى — ٣١١ معنى الشيك فى القانون التجارى .
- التعليق الوارد فى مجموعة أحكام محكمة النقض والذي يفيسد
أن محكمة النقض لم تعدل عما استقر عليه قضاؤها فى هذا
المسألة .

* * * * *

(٦) حالة الحجز على رصيد الساحب :

قد يقوم الساحب بإعطاء شيك ثم يتم الحجز بمعرفة أحد
الأشخاص على مال الساحب أو ماله لدى المسحوب عليه (البنك)

(١) نقض ١٠ / ١ / ١٩٤٤ أشار اليه فى كتاب الرصفاوى فى جرائم
الشيك .

وهذا مثال واقعى يحدث كل يوم •

فهنا

لا تتوافر الجريمة بالنسبة لهذا الساحب •

ذلك انه يشترط لوقوع الجريمة أن يكون الرصيد غير قابيل

للسحب وقت اعطاء الشيك فاذا تحقق عدم القابلية للسحب بمعد

اعطاء الشيك انتفت الجريمة •

* * * * *

(٧) براءة المظهر :

لا جدال في أن تظهير الشيك الحاصل من المستفيد أو الحامل

لا يعتبر بمثابة اصدار للشيك •

فجريمة الشيك هي من الجرائم البقية التي تم وتنتهى باصدار

الشيك •

ومن ثم

فإن المظهر حتى لو كان يعلم وقت التظهير بأن الشيك ليس

له مقابل وفاء فانه لا يقع تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ عقوبات •

كما انه

لا يعتبر شريكاً للساحب لان الجريمة كما أوضحنا تمت وانتهت

باصدار الشيك (١)

(١) نص ١٩٨٠/٣/٢٦ من ٣١ ص ٤٥١ الطعن ١٣٠٣ لسنة

٤٩ ق مشار اليه في كتاب معروض عبد التواب - المرجع السابق

(٨) تقادم الشيك :

• جريمة الشيك من الجرائم الوقتية •

ومن ثم

فإن مدة السقطة للدعوى تبدأ من اليوم التالى لتاريخ
استحقاق الشيك أى من اعطاء الشيك •
والحق فى رفع الدعوى يسقط بضى خمس سنوات اعتبارا من
اليوم التالى ليوم حلول ميعاد الدفع • "م ١٩٤ تجارى" •

(٩) ضياع الشيك :

نصت المادة ١٤٨ تجارى على انه لا تقبل المعارضة فى دفع
قيمة الكمبيالة الا فى حالة ضياعها أو "

ولما كان

المشرع قد سكت عن تنظيم الشيك فى بعض الاحيان فانفسه
بلا شك يتعين الرجوع الى قواعد الكمبيالة المناسبة لطبيعة الشيك •

وبلا جدال

فان النص المشار اليه يكون مناسباً للحكم فى حالة ضياع الشيك •

والضياع

يشمل حالة فقد الشيك ولو تم الفقد باهمال أو تقصير الماحب
وحالة السرقة ، وحالة الحصول على الشيك بطريق التهديد •

وذالك

لان الشارع قد قرر ان حق الساحب فى هذه الحالة يعلو على حق المستفيد ومن ثم اعطى له الحق فى عدم دفع قيمة الشيك دون عقاب واستنادا فى هذا أيضا الى نص م ٦٠ عقوبات .

(١١) الاكراه المعنوى :

هو ذلك العامل الذى يبطل عمل الارادة من حيث القدرة فى الاختيار رغم أنه يبقى على الارادة من الناحية المادية .
والاكراه المعنوى

يدفع المسؤولية الجنائية عن جريمة اصدار شيك بدون رصيد اذا كان وقت ارتكاب الساحب لهذه الجريمة قد فقد شعوره واختياره فقد انا تاما لجنون أو عاهة فى العقل أو لكونه تنازل لمسكر أو مخدر بغير علم أو قهرا عنه . م ٦٢ عقوبات " .

(١٢) القوة القاهرة :

هى الحادث غير المتوقع والتى تسلب الشخص ارادته واختياره بصفة مادية مطلقة فترغمه على اتيان عمل لم يردده وما كان يملك له دفعا .

وبالبناء على ما تقدم

اذا كانت القوة القاهرة هى الحائل الحقيقى فى عدم صرف قيمة

الميك - واستطاع المالك اثبات ذلك فانه يعفى من المسؤولية الجنائية .

(١٣) الاكراه المادى :

الاكراه المادى يعدم ارادة المالك بصفة مادية مطلقة ومن ثم يتمتع سائلته جنائيا اذا ما ارتكب المالك احدى صور التجريم الواردة بالمادة ٣٣٧ عقوبات .

(١٤) انقضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم :

فى احيان يصدر المالك عدة شيكات بنغير رصيد فى وقت واحد وعن دين واحد - وان كانت تتعدد تواريخ استحقاقها .
فهنا يتوافر الارتباط الذى نصت عليه المادة ١ / ٣٢ ع ٢ " والذى به يكون ذلك الاصدار ما هو الا نشاط اجرامى لا يتجزأ تنقض الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدور حكم نهائى واحد بالادانة او بالسبإ فى اصدار أى شيك منها .

(١٥) وجود عقد بين المالك والمستفيد :

قد تكون هناك علاقة ما بين المالك " صدر الشيك " وبين المستفيد . وهذه العلاقة يترجمها عقد ما " عقد اغاق " - ومناسبة هذا الاغاق فقد نص فيه على أن يقوم أحد طرفى العقد

• الماحب " بسداد الثمن المتفق عليه مع الطرف الآخر " المستفيد .
مقابل البضاعة التي تحصل عليها وذلك على آجال محددة ، ويقوم
المستفيد باستكتاب الماحب عدة شيكات له وينص على ذلك بمقتضى
الاتفاق المبرم بينهما .

فى هذه الواقعة مما لا شك فيه أن هذه الشيكات لم تستطع
بوصفها أداة وفاء وإنما هى أداة ائتمان لأنها قد حررت فى تاريخ
غير تاريخ استحقاقها وليس هناك مثال أصدق على هذه الواقعة
غير المثال الذى سوف تناوله عند حديثنا عن بنك فيصل الإسلامى .

(١٦) وجود تاريخين على الورقة التجارية :

إذا كان الشيك يحتوى على تاريخين فإنه لم يعد شيكا بالمعنى
القانونى إذ أن الشيك يجب أن يتضمن تاريخ واحد فقط حيث أنه
أداة وفاء يستحق الدفع بمجرد الاطلاع .

وجود تاريخين على الشيك يقلبه من أداة وفاء الى أداة ائتمان
يقبل الاضافة الى أجل .

وقصد فدى هذه الحالة تمكين الدين من الاستعداد للموفاء
خلال الاجل الثابت به . هذا فضلا عن أن الشيك الذى يحسّل
تاريخين لا يدل مظهره على أنه شيك بالمعنى المعروف قانونا .

١٧ براءة المأخوذ

البنوك الإسلامية

تجرى البنوك الإسلامية بعض المعاملات وتكون أحسن أدوات تعاملها استخدام الشيكات ولكن ينتهي بها الأمر إلى أن تصبح مجنى عليها في جرائم الشيكات • وهذه الشيكات تصل قيمتها إلى مبالغ طائلة •

ولكن المتهم بإعطاء هذه الشيكات يحصل في نهاية الأمر على براءة من الاتهام المسند إليه وهو إعطاء شيكات بدون رصيد • فما هو

الأساس أو المبدأ القانوني الذي يستند إليه المتهم والسؤال
تحتد أيضا إليه الحكمة في تبرئته ؟

هذا السؤال

يؤدنا إلى معرفة نوعية أو صفات المعاملات الإسلامية التي تجرئها البنوك الإسلامية - ومنها بنك فيصل الإسلامي والسبب
بموجبها تحصلت على هذه الشيكات من العميل •

من بين هذه المعاملات ما يسمى " ببيع المراجعة " •

تعريف بيع المراجعة :

نقدم أحد الأمثلة الواقعية لتقريب مفهوم ومعنى بيع المراجعة
- وهذا المثال استقينا من إحدى القضايا التي نظرتها إحدى

بتفذية هذا الحساب من متحصلات بيع الامنت .

هذه الوقائع

تدفعنا الى العودة للسؤال الذى سبق وأن طرحناه .

هل

هذه الشيكات التى اعطيت للبنك تعد أداة وفاء بحيث يسبغ

عليها قانون العقوبات الحماية ؟

فى حقيقة الأمر

ان هذه الشيكات لم تعط للبنك كأداة وفاء وإنما كأداة ائتمان .

تأسيساً على ذلك

(١) - ان العميل أو الساحب حينما قام بالاتفاق مع بنك فيصل

الاسلامى لم يكن له رصيد اطلاقاً وكان البنك يعلم ذلك .

(٢) - أن البنك قد قام بفتح حساب جارى للعميل وقت الاتفاق

على شراء الامنت ببلغ خمسة جنيهات ، وهذا يؤكد علم

البنك بعدم وجود رصيد له .

(٣) - أن الشيكات كأداة وفاء لها معنى محدد هو انها تستحق

الدفع بمجرد الاطلاع وما صدر من العميل من شيكات

اعطيت لبنك فيصل يخرج عن هذا المعنى المحدد فهى لم

تعط له كأداة وفاء وإنما اعطيت له على انها أداة ائتمان

فهى تستحق السداد فى آجال محددة رغم تحريرها فى

تاريخ سابق وثبوت ذلك قطعا من أقوال المسئولين بالبنك

بالإضافة الى العقد المحرر بين الساحب والبنك .

١٤ - أن عقد بيع المرابحة قد نص في أحد بنوده على هذا
 المعنى صراحة فقد نص على كيفية المداود " ٠٠٠٠ عندما
 يبيع العميل البضاعة المشتراة يقوم بإيداع ممتلكات البيع
 بحسابه الجارى طرف بنك فيصل الاسلامى " .
 (راجع القضية رقم ٢٧٠٩ لسنة ٨٥ من " غرب اسكندرية
 جلسة ١٨ / ١ / ١٩٨٦) .

وفى هذه الدعوى حكمت المحكمة ببراءة المتهم من جريمة اعطاء
 شيكات بدون رصيد تأسيساً على أن هذه الشيكات لم تعط للبنك
 كأداة وفاً وإنما بمناسبة عقد بيع المرابحة بينه وبين بنك فيصل
 الاسلامى .

-
- لمزيد من التفصيل يرجع الى كتاب " بيع المرابحة للأمر بالشراء
 للدكتور يوسف القرضاوى .
 - كتابنا : البنوك الاسلامية فى ضوء أحكام القانون الوضعى
 . ١٩٨٨

ثالثاً : مسائل عملية

أردنا في هذا المؤلف الجديد أن نلفت نظر القارئ إلى بعض المشكلات العملية التي تثور عند نظر جنحة الشيك .
وهذه

المشكلات هي - ان صح التعبير - قواعد قانونية يجب اتباعها ودون اتباعها تدر تلك المشكلات أو التساؤلات .
وهذه المسائل العملية التي سوف نشهد عنها هي تنبيه لعدم الوقوع في دائرة الخطأ :

(١) الاختصاص المحلى بنظر دعوى الشيك :

هذه المشكلة تبدوا كثيراً حينما يتم تحريك جنحة الشيك بطريق الادعاء المدنى " الجنحة الباشرة " .
فيقوم المدعى المدنى بتحديد اختصاص المحكمة بعريضة دعواه دون اتباع قواعد الاختصاص .

فغالبا ما نرى أن المدعى المدنى يحدد الاختصاص بالمحكمة التي بدأرتها البنك المسحوب عليه وهذا خطأ قانونى .
فالاختصاص المحلى

يتميز بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه (م ٢١٧ اجراءات جنائية) .

وهذه

الاماكن فسام متساوية في ايجاب اختصاص المحكمة بنظر
الدعوى ولا تفاضل بينها •

ومن ثم

فان الاختصاص يتحدد لاي من هذه الاماكن •
وقواعد الاختصاص

في المسائل الجنائية من النظام العام وهذه مسألة هامة •
- وأخيرا نشير الى أن مكان وقوع الجريمة يتحدد في مكان اعطاء
الشيك الى المستفيد ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مكان
آخر •

* * * * *

(٢) الارتباط في جرائم الشيك :

تنص المادة (١ / ٣٢) عقوبات على انه "اذا كون الفعل
الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد
والحكم بعقوبتها دون غيره " •

كما نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على انه " اذا وقعت
عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل
التجزئة وجب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد
تلك الجرائم " •

والواقع العملي

كما نلاحظ - أحيانا - أنه يتم تحرير عدة محاضر بهذه الشيكات التي قد يصدرها الساحب بغير رصيد عن دين واحد وفي وقت واحد لكن تكون هناك عدة دعاوى ضد الساحب .
أو

يتم الادعاء البائر بهم جميعا في عدة دعاوى مختلفة .
اعتمادا

بل ظنا من البعض - الدعي بالحق الدين - أنه سيحصل على عدة أحكام ضد الساحب .
وهذا خطأ

فلا جدال أنه استنادا للمادة (١ / ٣٢ ، ٢ عقوبات) يتحقق الارتباط بين هذه الشيكات فيصبح الامر جريمة واحدة وتتقضى الدعوى الجنائية ضها جميعا بصدور حكم نهائي واحد بالادانة أو بالسببية في اصدار أي شيك منها .
ولذلك

فيمكن للساحب طلب ضم هذه الجنح في جلسة واحدة لنظرهم معا أو يمكن له الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفعل فيها .
أو يدفع بانقضاء الدعوى الجنائية عن كل هذه الشيكات - وهذا الدفع قد استقر عليه القضاء والفقه - بصدور حكم نهائي واحد فس اصدار أي شيك منها .

(٣) الطعن بالتزوير على الشيك :

للنيابة العامة ولسائر الخصوم أن يطمعنوا على الشيك المقدم
في الدعوى بالتزوير .

ويحصل

هذا الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها
الدعوى ، فإذا كانت الدعوى لا زالت في مرحلة التحقيق فيحدث
الطعن في قلم كتاب المحكمة التي يقع بداثرتها التحقيق ، ويجب
أن تعين في هذا التقرير مواطن التزوير (صلبا وتوقيعا) .

وللمحكمة

إذا رأت وجها للسير في تحقيق التزوير أن تحيل الأوراق الى
النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من
الجهة المختصة (قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب
الشرعي) وذلك إذا كان الفصل في الدعوى يتوقف على الشيك
الطمعون عليه بالتزوير .

وتحسب

أن تشير الى أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة
في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة
(نقص ٦٩ / ٦ / ٧ من ٢٠ ص ٦٤٠) .

كما انسه

لا تلتزم المحكمة في الاصل بالاستجابة لطلب التأجيل للمتكمين

من الطعن بالتزوير وذلك بالطبع مشروط بأن تستخلص المحكمة مسن
وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء . (نقض ٧٨/١٠/٣٠)
مج فنى من ٢٩ ص ٥٢٥ " (١)

الطعن بالتزوير على الشيك المزور فى قلم الكتاب

انه فى يوم

بقلم كتاب محكمة

رئيس القلم

أمامنا نحن

حضر الاستاذ بالتوكيل الرسمى رقم والمفوض فيه
بالطعن بالتزوير وقرر فى الجنبه رقم المنظوره أمام محكمة
والمحدد لها جلسة أودع المستفيد شيك مؤرخ
منسوب صدوره اليه .

وحيث أن الحاضر يقرر بتزوير هذا الشيك اذ أن التوقيع
المنسوب اليه ليس توقيعهم فعلا عن (مواطن التزوير) .

رئيس القلم

المقرر

* * * *

(١) مشارالى هذا فى معوض عبد التواب - الوسيط فى جرائم
الشيك .

(٤) - عدم وجود أصل الشيك :

من المؤكد أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت بطريق الجنحسة المباشرة ولم يقدم المدعى المدعى أصل الشيك أو صورته الشمسية فإن المحكمة تحكم ببراءة المتهم استنادا لعدم وقوع الجريمة .

لكسـن

ذلك الأمر ليس على إطلاقه . فعدم وجود أصل الشيك أمام المحكمة لا ينفي وقوع الجريمة ومن ثم فلكي تحكم بالعقوبة بكيفية أن يثبت أمامها أن هناك شيكا قد أصدره الساحب لا يقابله رصيد .

وللمحكمة

أن تكون عقيدتها في هذه الواقعة بكافة طرق الإثبات فلهذا أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطبأت السـى صحتها ولها أن تقضى بالعقوبة إذا كانت بيانات الشيك ثابتة بمحضر الاستدالات أو سبق وجوده مستوفيا شرائطه القانونية .

(٥) افادة البنك :

قد تقتصر افادة البنك - واقعا - على عبارة الرجوع على الساحب وقد يرفض البنك صرف قيمة الشيك وذلك عند تشككه في صحة توقيع الساحب أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه أو عند عدم تحرير الشيك على النموذج الخاص بالبنك أو عند تقديمه بعد مضي مدة طويلة على إصداره وقد يرفض البنك اعطاء الافادة على الإطلاق .

أولا

هذه العبارة الصادرة من الهنك " الرجوع على الساحب " لا تغيد بذاتها عدم وجود وصيد للشيك ولذلك فانه يجب على المحكمة أن تبحث أمر الصيد وجودا وعدما وكفاية وقابليته للسحب .

ثانيا

إذا رفض الهنك الافادة فيجب على المدعى المدني أو المستفيد طلب هذه الافادة عن طريق النيابة العامة أو عن طريق المحكمة التي تنظر الدعوى والتي تكلف النيابة بإرسال طلب افادة الهنك .

* * * *

(٦) - سداد قيمة الشيك :

قد يعتقد البعض أنه بسداد قيمة الشيك بعد تحرير الجنتحة فان لذلك تأثير على وقوع الجريمة ويحق للساحب طلب برأته .
لكن

ذلك غير صحيح على إطلاقه فجريمة اعطاء شيك لا يقابله وصيد قائم وقابل للسحب تقوم بمجرد فعل الاعطاء ومن ثم فانه لا تأثير لسداد قيمة الشيك بعد وقوع هذه الجريمة على قيامها ووقوعها وتوافر أركانها .

أما إذا قام الساحب بالوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره وذلك قبل تاريخ الاستحقاق واسترد هذا الشيك من المستفيد فهنا يتوافر حسن النية لديه بلا جدال .

صيفة جنحة مباشرة
في احدى جرائم الشيك

أنه في يوم

بناءً على طلب والقيم ومحل المختار مكتب الاستاذ
..... المحامي .

انا . محضر محكمة قد انتقلت في التاريخ
المذكور اعلاه الى حيث اقامة كل من :

(١) - السيد / والقيم

(٢) - السيد الاستاذ / وكيل نيابة وبمعلن سيادته بمقر
وظيفته بمحكمة

وأعلنتهما بالآتي :-

بتاريخ بدائرة أصدر المعلن اليه الاول لصالح
الطالب شيكا بمبلغ مسحوبا على بنك وقد قام الطالب
بتقديم الشيك في ميعاد استحقاقه للبنك المسحوب عليه فأفــســاد
البنك (أن الشيك لا يقابله رصيد أو أن الرصيد غير كاف ، أو أن
المعلن اليه الاول أصدر أمرا بعدم الدفع) .

الامر الذي يعد معه المعلن اليه الاول مرتكباً للجريمة
المنصوص عليها في المادتين ٣٣٦ / ١ عقوبات ، ٣٣٧ عقوبات) .

وحيث أن المعلن اليه الثاني بصفته صاحب الدعوى العمومية

فيعلنه الطالب بهذه الصفة ليياشر الد عوى العمومية بعدد .
 وحيث أن الطالب قد أصابته أضرارا مادية وأدبية من هسذه
 الجريمة ، فإنه يحق للطالب طلب التعويض الموقت ويقسده بمبلغ
 ٥١ جنيه .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد اعلنت المعلن اليه الاول بصورة من
 هذه الصحيفة وكلفته بالحضور يوم الموافق الساعة
 لسمع الحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها قانونا مع الزامه
 بان يؤدى للطالب تعويضا مؤقتا قدرة ٥١ جنيه والزامه بالمصاريف
 ومقابل اتعاب المحاماة .

رابعاً : أحكام محكمة النقض

الحكم بالادانة :

ينبغي أن يشتمل حكم الادانة فى جرائم الشيكات على ما يفيد
توافر الاركان المختلفة للجريمة وأول هذه الاركان وقوع الجريمة على
شيك بما يستلزمه من خصائص تميزه عن غيره من الاوراق التجارية •
كما ينبغي أن يستفاد من الحكم عدم وجود رصيد أو عدم
قابليته للصرف أو ما يفيد سحب الرصيد بعد اصدار الشيك •
وينبغي أن يرد بالحكم ما يفيد علم المحكوم عليه بعدم وجود
رصيد له أو بعدم قابليته للصرف •
ويلزم بيان تاريخ الشيك وما يؤدى الى القول بتوافر شروطه
الشكلية التى تضى عليه بالاقول مظهر الشيك وكذلك مكان وقوع
الجريمة •

* * * *

هذا ما يجب أن يتوافر فى حكم الادانة الصادر فى جرائم
الشيكات والا أصبح معيياً يجوز الطعن عليه بأوجه الطعن
المختلفة •

والامثلة

لا تعد ولا تحصى من هذه الاحكام التى قامت محكمة النقض
بنقض أحكامها الصادرة بالادانة •

ونقدم

اليك ببعض أحكام محكمة النقض - انتقينا من مصادرها مختلفة
ورد ذكرها بها - وهي تتناول أوجه الطعن المتعددة في جواز
أحكام الادانة تلقى مزيد من الضوء حول الغاية من مؤلفنا
وهو كيف ينقلب الشك من أداة وفاء ويصبح أداة ائتمان .
والله نسأل أن يوفقنا

بسم الله الرحمن الرحيم

— — —

(١) اذا كانت الورقة محل الدعى الموصوفة بأنها شيك مستحقة الدفع لا عند الاطلاع بل فى يوم معين بالذات وكانت كذلك خالية من ذكر وصول القيمة فأنها لا تعد شيكا فى حكم القانون • كما لا يمكن عدها كمباله ولا سنداً اذنيا تجاريا •
ولذلك فلا يسرى عليها حكم ضمان الوفاء بالتضامن بين الساحب والمحيل •

(نقض ١٩٤٧/١/٢ • طعن رقم ٩٩ لسنة ١٥ ق —
مجموعة القواعد ج ١ ص ٣٢٦) •

* * * * *

(٢) ان الشيك الذى تقصده المادة ٣٣٧ ع اذا لم يكن له رصيد مستكمل الشرائط المبينه فيها انما هو الشيك بمعناه الصحيح أى الذى يكون أداة وفاء توفى به الديون فى المعاملات كما توفى بالنقود تماما • مما يقتضاه ان يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع دائما فاذا كانت الورقة قد صدرت فى تاريخ ما على ان تكون مستحقة الدفع فى تاريخ آخر وكانت تحمل هذا التاريخين فلا يصح عدها شيكا معاقبا على اصداره وذلك لانها لا تكون أداة وفاء وانما هى أداة ائتمان •
(١٩٤١/١٢/١ طعن رقم ١٨٦٧ لسنة ١١ ق) •

(٣) ان الشيك الذى تقصده المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على اصداره اذا لم يكن له رصيد مستكمل للشروط المهيئة فيها انما هو الشيك ببناء الصحيح على اعتبار انسه اداة وفاة توفى به الديون فى المعاملات كما توفى بالنقود تماما مما يقتضى أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع عليه فاذا كانت الورقة قد صدرت فى تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع فى تاريخ آخر فلا يمكن عدّها شيكاً بالمعنى المقصود . وذلك لانها ليست الا اداة ائتمان .

(جلسة ١٩٤٤/١/١٠ طعن رقم ٢٥٤ لسنة ١٤ ق)

(٤) الشيك هو اداة وفاة يقوم فيه الورق مقام النقد . ومن ثم وجب أن يكون مستحق الدفع لدى الاطلاع وهو المعبر عنه فى المادة ٢٩١ من القانون التجارى بالحوالة المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والذى جاءت المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات حماية لصاحب الحق فيه فان كانت الورقة الموصوفة بأنها شيك غير واجبة الدفع لدى الاطلاع فهى لا تعد شيكاً . ولا يسرى عليها حكم الشيك فى القانون .

(الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٧/١/٢)

مدنى) .

(٥) حيث انه وان كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن قدم حافظة بمستنداته التى

أشار إليها بأسلوب طعنه إلا أن البين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن ملف الدعوى الاستثنائية قد حوى حافظة مستندات الطاعن اثبت بوجهها دفاعه بأنه وقع الشيك موضوع هذه الدعوى مع شيكات أخرى تحت تأثير الإكراه وتمسك بدلالة المستندات التي تضمنتها الحافظة على صحة هذا الدفاع وقد أدرجت تلك الحافظة ضمن بيان الأوراق التي يحتويها ملف الدعوى بما يفيد أنها قدمت للمحكمة وكانت تحت بصرها .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي الذي دان الطاعن أخذاً بأسبابه دون أن يعرض كما أبداه الطاعن من دفاع أمام المحكمة الاستثنائية وما قدمه من مستندات تدل على صحة دفاعه وكان الدفاع الذي تضمنته حافظة المستندات سالفة البيان يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تخلص عناصره كشفاً لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه أن ارتأت أطراحه . أما وقد أمسكت عن ذلك ولم تتحدث عن تلك المستندات مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو أنها غنيت ببحثها وفحص الدفاع المومس عليها

لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون مشموسا
فضلا عن قصوره بالاخلاق بحق الدفاع بما يطله ويوجب نقضه
والاحالة .

(الطعن ١٠١٦ س ٥٠ ق - جلسة ١٨/١٢/٨٠ س

٣١ - ١١٠٤) .

(٦) اذا كان الصحيح في القانون أن الشيك أداة وفاء يقوم فيه
الورق مقام النقد . ومن ثم وجب أن يكون مستحق الدفع لدى
الاطلاع وهو بهذه المثابة لا يصلح أن يكون ورقة بين أوراق
المجاملة التي تقوم بوظيفة الائتمان الا انه اذا كان الحكم
المطعون فيه لامر الطاعنة لم تكن مستحقة الاداء لدى الاطلاع
ولم يكن لها مقابل للوفاء وانها وان كانت تحمل تاريخا
واحدا الا أن هذا التاريخ كان لاحقا لتاريخ اصدارها وان
تحريرها لم يكن نتيجة علاقة قانونية بين اطرافها ولا تشمل
دينا حقيقيا في ذمة المطعمون عليه للشركة الطاعنة التي
حررت بقيمتها سند اتصال المطعمون عليه وقصد بتبادل
تحرير هذه الاوراق الحصول من ورائها على فائدة متبادلة
بطريق غير مشروع وذلك عن طريق خصما هو البنك وكان
لا يشترط في اوراق المجاملة المتبادلة أن تكون من نوع واحد
فان الحكم اذا انتهى الى اخبار الاوراق محل النزاع من اوراق

المجاملة يكون قد استخلص هذه النتيجة استخلاصا سائعا
من مقدمات تؤدى اليها وكيف هذه الاوراق تكييفا صحيحا
ولا يعنيه بعد ذلك مجرد مجاراته الخصم فى وصفها بأنها
شيكات ما دام أن ما قرره قد نفى عنها خصائص الشيك
بمعناه القانونى .

(نقض ١-٢-٦٢ طعن ٣٧٢ س ٢٦ ق)

* * * * *

(٧) متى كان الثابت أن دفاع الطاعن قام على أن المجنى عليه
استعمل جهله بالقراءة والكتابة واستوقعه على طلبات لمؤسسة
التأمينات لصرف مستحقات علاج له بمناسبة اصابته فى قدمه
وأنه لم يوقع على الشيك - المسند اليه اصداره بدون رصيد
الذى طعن عليه بالتزوير وساق شواهد فان الدفاع على
هذه الصورة يكون دافعا جوهريا لما يترتب عليه من اشرفى
انتفاء الجريمة أو ثبوتها ، وإذا كان الحكم الابتدائى
المؤيد لاسبابه والكمل بالحكم المطعون فيه خلا كلاهما
من بيان شواهد التزوير مكفيا فى الرد عليها بعبارة عامه
بأنها واهية بخير أن يبين ماهية هذه الشواهد ولا وجه
اعتبارها واهية ، كما لم يعم بتحقيقها بلوغا الى غاية الامر
فيها ويبلغ دلالتها على صحة دفاع الطاعن ، وإذا كان
لا يصح اطراح هذا الدفاع بما أورده الحكم المطعون فيه

من عدم جواز اثبات ما دون نفي الشك الا بالكتابة اذ لا يتصور ان يحصل الطاعن على ورقة عند المجنى عليه تفيد انه استوقعه على اوراق كان يجهل حقيقتها فان الحكم المطعون فيه فوق اخلاله بحق الدفاع يكون مشوها بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٢ هـ س ٢٣ ص ٥٧٢) .

(٨) دفاع الطاعن بحصول المدعى المدني على الشك بطريق الغش والتدليس . تقديمه الادلة على دفاعه . وجوب تعرض المحكمة له بالتمحيص لبيان مدى صدقه . امساكها عن ذلك قصور واخلال بحق الدفاع على ذلك :

حق المحكمة الاستثنائية في عدم اجراء تحقيق بالجلسة مقيد بمراعاة مقتنيات حق الدفاع . المادة ١٣/١ اجراءات . (الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢/٣/١٩٧٥ هـ س ٢٦ ص ١٩٧) .

(٩) الدفاع بحصول المدعى المدني على الشك بطريق النصب همام وجوهري . انتزام المحكمة بتمحيصه . اندفاع بأن الشك تم تحريره وفاء لثمن ارض لا يملكها

المسحوب عليه وليس له حق التصرف فيها جوهري • وجوب
استظهار مدى صحته •

(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٨/١١/٧٩
س ٣٠ ص ٨٠٥) •

(١٠) مفاد ما جاء بنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ومذكرتها
الايضاحية انه يشترط لتحقيق جريمة اصدار شيك بدون رصيد
توافر اركان ثلاثة هي اصدار ورقة تتضمن التزاما صرفيا هسى
الشيك واعطائه او مناولته للمستفيد وتخلف الرصيد الكافى
القابل للصرف أو تجميده • ثم سوء النية •

ولا جريمة فى الامر ما دام للساحب عند اصدار الشيك
فى ذمة المسحوب عليه رصيد سابق محقق المقدار خال
النزاع كاف للنفاذ بقيمة الشيك قابل للصرف وأن يظل ذللك
الرصيد خاليا من التجميد الذى يحصل بامر لاحق من قبيل
الساحب بعدم الدفع ومتى اصدر الساحب الشيك مستوفيا
شرايطه الشكلية التى تجعل منه اداة وفاء تقيم مقام النقود
تعيين للبحث بعدئذ فى امر الرصيد فى ذاته من حيث
الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد
الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية
كرفض البنك الصرف عند عدم مطابقة توقيعه •

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبحث ابتداءً
 أمر صيد الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه ولم يعم بتحصيص
 ما إذا كان الحجز قد توقع على هذا الرصيد قبل إصدار الشيك
 ودون أمر من قبل الطاعن أم أن توقيعه كان لاحقاً على إصدار
 الشيك المذكور ، بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حقيق
 الطاعن بمجرد افادة البنك بامتناعه عن الصرف لعدم مطابقته
 التوقيع وللحجز على الرصيد فإن الحكم يكون قاصراً •
 (الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥٥/٢/١٢ ص ٢٦ - ١٦٦)

(١١) مفاد ما جاء في نص المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات
 وما أعرب عنه الشارع في مذكرته الايضاحية أنه يشترط لتحقيق
 جريمة اعطاء شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاثة هي إصدار
 ورقة تتضمن التزاماً صرفياً معيناً في الشيك أي اعطائه
 أو مناولته للمستفيد وتخلف الرصيد الكافي المقابل للصرف
 أو تجميد ثم سوء النية • ولا جريمة في الأمر ما دام للساحب
 عند إصدار الشيك في ذمة المسحوب عليه رصيد سابق محقق
 المقدار ، خال من النزاع ، كاف للوفاء بقيمة الشيك ، وقابل
 للصرف وأن يظل ذلك الرصيد خالياً من التجميد الذي يحصل
 بأمر لاحق من قبل الساحب بعدم الدفع •

ومتى أصدر الساحب الشيك مستوفيا شرائطه التي تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام النقود تعين البحث في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف بسبب النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرية كرفض البنك الصرف عند التفتك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه أو لعدم تحرير الشيك على نموذج خاص ، لأنه لا يعمار إلى بحث القصد الملاصق للفعل إلا بعد ثبوت الفعل نفسه .

ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وقع الشيك بنسب توقيعه المحفوظ في المصرف فإنه يكون قد أخطأ في تأويله القانون وأصبح قاصرا وهو ما يتمتع له وجه الطعن على الجملة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١/١١/٢٢)

من ٤٧ ص - ١١٣٢

١١٢ يجب على محكمة الموضوع قبل الفصل في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن تبحث في أمر الشيك واستيفائه لشرائطه الشكائية ثم تبحث أمر الرصيد ذاته من حيث الوجود

والكفاية والقابلية للصرف • ومن ثم فانه ان كان الحكم المطعون فيه قد اطلق القول بعدم توافر اركان الجريمة ففى حق المطعون ضده لمجرد أن افادة البنك قد اقتضت على عبارة الرجوع على الساحب وأن هذه العبارة لا تقطع فى أن المطعون ضده ليس له رصيد قابل للصرف دون أن تهت المحكمة رصيد المطعون ضده فى المصرف وجودا وعدم استيفاء شرط الكفاية •

(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٥)

من ٢٧ ص ٤٠) •

(١٣) ولا جريمة فى الامر ما دام للساحب عند اصدار الشيك فى ذمة المسحوب عليه رصيد سابق محقق المقدار خال النزاع كافي للوفاء بقيمة الشيك قابل للصرف وأن يظل ذلك الرصيد خاليا من التجميد الذى يحصل بأمر لا حق من قبل الساحب بعدم الدفع •

ومتى أصدر الشيك مستوفيا شرائطه الشكلية التى تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام النقود تعين البحث بعدئذ فى أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عند صرف قيمته الشيك استغلالا للاوهماع المصرفية كرفض البنك عند عدم مطابقته توقيمه للتوقيع المحفوظ لديه •

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبحث ابتداءً
 أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه ولم يعن بتشخيص
 فإذا كان الحجز قد توقع على هذا الرصيد قبل إصدار
 الشيك ودون أمر من قبل الطاعن أم إن توقيعه كان لاحقاً على
 إصدار الشيك المذكور • بل أطلق القول بتوافر الجريمة في
 حق الطاعن بمجرد افادة البنك باستنائه عن الصرف لعدم
 مطابقة التوقيع وللحجز على الرصيد • فالحكم يكون
 قاصراً •

(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٤ في جلسة ٢٥/٢/١٧)

من ٢٦ ص ١٦٢) •

(١٤) ولا جريمة في الأمر ما دام للساحب عند إصدار الشيك فسي
 ذمة المسحوب عليه رصيد سابق محقق المقدار خال من
 النزاع كاف لنفاذ بقيمة الشيك • قابل للصرف وإن يظل ذلك
 الرصيد خالياً من التجديد الذي يخص بأمر لاحق من قبل
 الساحب بعدم الدفع •

ومتى أصدر الساحب الشيك مستوفياً شرائطه الشكلية
 التي تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام التقويمين البحث
 بعدئذ في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية
 والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم
 صرف قيمته استئثالا لا للاولمناح المصرفية كرهى البنك الصرف

عند التشكيك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعـه
للتوقيع المحفوظ لديه أو لعدم تحرير الشيك على نموذج
خاص لانه لا يسار الى بحث القصد الملابس للفصل الا بعد
ثبوت الفعل نفسه .

(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٣٦ ق - جلسة
١١/١١/٢٢ ص ١٧ - ١١٣٢) .

(١٥) اطلاق الحكم القول بتوافر الجريمة لمجرد افادة البنك
بالرجوع على الساحب دون بحث امر الرصيد في البصر
وجودا وعدما واستيفائه شرائطه خطأ في تأويل القانون
وقصور .

(الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١/١/٣١
ص ٢٢ - ١١٦ مج فني جنائي) .

(١٦) اذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكمة
ولم يكن للمتهم محل اقامة بدائرة قسم السيد زينب ولم يقبض
عليه في دائرتها فان الاختصاص ينعقد لمحكمة بولاق ويكون
ما ذهب اليه الحكم من جعل الاختصاص لمحكمة السيد
زينب الجزئية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه بدائرتها
قد بنى على خطأ في تأويل القانون امتد اثره الى الدفع والى
الموغموم - حين تناولته المحكمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم

والقضاء بالغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة
السيدة (بنب الجزئية بنظر الدعوى .
(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة
١١/١١/١٦٠ من ١١ - ٨١١) .

(١٧) الأصل أن إعطاء الشيك بتسليمه للمستفيد إنما يكون على -
وجه يتخلل فيه الساحب نهائياً عن حيازته بحيث تنصرف
إرادة الساحب إلى التخلي عن حيازة الشيك فإذا انتفت
الإرادة لسرقة الشيك من الساحب أو فقده له أو تزويره عليه
انهيار الركن المادي للجريمة وهو فعل الاعطاء .
(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٧١/٣/١
من ٢٢ - ١٨٤) .

(١٨) أن الشيك الذي تقصده المادة ٤٢٢ من قانون العقوبات
المعاقبة على إصداره إذا لم يكن له رصيد مستكمل للشرائط
المبينة فيها إنما هو الشيك بمناء الصحيح أي الذي يكون
إذاه وقا لا توفي به الديون في المعاملات كما توفي بالنقد
تماماً . مما يقتضيه أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع
دائماً . فإذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ ما على أن
تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر وكانت تحمل هذا -
التاريخين فلا يصح عدّها شيكاً معاقباً على إصداره وذلك

لأنها لا تكون اداة وفاء وانما هي اداة ائتمان ولا نهى فى ذاتها تحمل ما يحول دون التعامل بها بغير صفتها هذه .
جلسة ٤١/١١/١ طعن رقم ١٨٦٢ لسنة ١١ ق

* * * * *

١٩) ان الشيك الذى تقصده المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات المعاقبة على اصداره اذا لم يكن له رصيد مستكمل للشرايط المهيئة فيها انما هو الشيك بمعناه الصحيح على اعتباره انه اداة وفاء توفى به الديون فى المعاملات كما توفى بالنقد تماما مما يقتضى أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع عليه فاذا كانت الورقة قد صدرت فى تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع فى تاريخ آخر فلا يمكن عدّها شيكا بالمعنى المقصود وذلك لأنها ليست الا اداة ائتمان .

جلسة ١٩٤٤/١/١٠ طعن رقم ٢٥٤ لسنة ١٤ ق

مجموعة الريح قرن ص ٢٨٨

* * * * *

٢٠) تأخير تقديم الشيك عن الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٩١ تجارى لا يزيل صفة الشيك ولا يخول الساحب استرداد منابى الوفاء وكل ما للساحب أن يثبت أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل لمصلحته .

نقضى الطعن ٧٦٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١١/١١/١٨٠

س ٢١ ص ١٠٤٨ ٢٢ ابريل سنة ٥٦ مجموعة احكام النقض ،
س ٧ رقم ١٢٦ ص ٦٢٧ .

(٢١) الدفع بالتوقيع على الشيك تحت تأثير الاكراه إنما هو دفع جوهرى لما يترتب عليه - أن ثبت صحته - ممن أشعر تحد يد المسئولية الجنائية للمصاحب .

ولما كان يبين من الاطلاع على الاوراق أن الحاضر مع الطاعن دفع أمام محكمة اول درجة بأنه اكراه على التوقيع على الشيك وطالب فى سبيل تحقيق هذا الدفاع بضم تحقيقات اشرار البها فلم تجبه المحكمة الى طلبه .

ورد الدفاع عنه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية فقد كان من التميمين على المحكمة الاخيرة أن تحقق ذلك الدفع التزاما بواجبها فى استكمال النقص فى اجراءات محكمة اول درجة وأن تعرض له فى حكمها وتخصمه وترد عليه ان ارتأت اطراحه ، اما وانها لم تفعل وانفتحت عنه كلية مكتفية مما اجتزا به الحكم المستأنف من رد قاصر عليه فان حكمها يكون معيبا بما يطله ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٧/٤/٦٧ -

من ١٨ ص ٥٢٢)

(٢٢) وحيث أن الاصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب عليه يعتبر كالوفاء الحاصل بالنفوذ سواء حيث لا يجوز للمصاحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه الا أن

ثمة قيداً يرد على هذا الأصل هو الاستفادة من الجمع بين
حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات ، ١٤٨ من قانون
التجارة ، فقد نصت المادة ٦٠ على أنه : " لا تسرى أحكام
قانون العقوبات على كل فعل ارتكبت به سلبية علا بحسب
مقرر بمقتضى الشريعة " بما مؤذاه أن استعمال الحق المقرر
بالقانون إنما كان موضوع هذا الحق من القوانين المعمول
بها — باعتبارها كلا متسقاً مترابط القواعد — يعتبر سبباً من
أسباب الإباحة إذا ما ارتكبت به سلبية ، فالقانون يفترض
قيام سلطة يترف بها جميعها بحيث يسمح باتخاذ ما يلزم
لتحقيقها واستخلاص ما تطوى عليه من مزايا وهو في ذلك إنما
يؤازر بين حقين يهدر أحدهما صيانة للآخر ، وعلى هذا
الأساس وضع نص المادة ١٤٨ من القانون التجارى — الذى
يسرى حكمه على الشك — وقد جرى بأنه " لا تقبل المعارضة
فى دفع قيمة الكميالة الا فى حالتى ضياعها أو تفليس حاملها "
فأبلغ بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه اجراء يضمن به ماله
بخبر توقف على حكم القضاء لما قدره المشرع من أن حق الساحب
فى الضياع وأقله الحامل يملو على حق الاستفادة وأن جعل
هذا الحق للساحب يباشره بنفسه بخبر حاجة الى دعوى وعلى
غير ما توجيه المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات فقد أحصى
الامر بعدم الدفع فى هذا النطاق قيداً واراد على نص
من نصوص التجريم وتوخرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة

لاستاداه اذا ما صدر بنية سليمة الى حق مقرر بمقتضى
الشريعة والامر فيه يختلف عن سائر الحقوق التى لا
لحمايتها من دعوى هـ فهذه لا تصلح مجرد سببا للإباحة .

لما كان ما تقدم وكان من السلم به أن يدخل فى حكم
الضياع السرقة البسيطة والسرقة الموصوفة بظروف والحصول
على الورقة بالتهديد كما أنه من المقرر أن القياس فى أسباب
الإباحة أمر يقصره القانون بغير خلاف فإنه يمكن بحق الحاق
حالتى تهديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك
الحالات من حيث إباحة حق المعارضة فى النفاذ بقيمة مبهى
بما أشبه على تقدير انها جميعا من جرائم سلب المال
وان الورقة فيها متحصلة من جريمة ولا يغير من الامر ما يمكن
أن يترتب على مباشرة صاحب لهذا الحق من الاخلال
بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات فى التعامل .

ذلك أن المشرع رأى أن مصلحة صاحب فى الحالات
النصوص عليها فى المادة ١٤٨ من القانون التجارى التى هى
الاولى بالردعية .

لما كان ذلك وكان هذا النظر لا يمس الاصل الذى جرى
عليه قضاء هذه المحكمة فى تطبيق أحكام المادة ٣٣٢ من
قانون العقوبات وانما يرضع له استثناء يقوم على سبب من
أسباب الإباحة . وكان الحكم المطعون فيه لم يقطن اليه
فانه يتعين نقض الحكم . .

(نقض ١/٢/٦٢ ص ١٤ ص ١ ، ٢٣/٢/٧٠ ص ٢١)

ص ١٢٠٣) .

(٢٣) غلبت حائل الشك من الاسباب التي تخول للساحب الممارسة في صرف قيمته بغير حاجة الى دعوى ولذلك أضخى الامر بعدم الدفع في هذا النطاق الموصم بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات - فهذا واردا على نص من نصوص التجريم وتفرقت له بذلك مقومات اسباب الاباحة لاستتاده اذا ما صدر بهنئذ عليه الى حق مقرر بمقتضى القانون - ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن أسس دفاعه على أنه إنما أصدره الى البنك بعدم صرف قيمة الشيك لان المطعون ضده كان في حالة افلاس واقعى وقدم مستندات لتأييد دفاعه وفيها صبرة دعوى رفعت ضده من آخر يطلب اشهار افلاسه من قبل تاريخ استحقاق الشيك . بما كان يتعين معه على المحكمة مواجهة ما أبداه الطاعن من دفاع في هذا الخصوص وتحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم ان هو دفاع جوهري من شأنه أن صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى . أما وقد خلا حكمها من إيراد هذا الدفاع الجوهري ولم يتناول به بالتخصيص فإنه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وقصور في التبرير مما يحمله ويطلبه ويتمين نقضه والاحالة .

(الطعن ١٧٧٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ٧/٣/٦٦ ص ١٧ ص ٢٣)

(٢٤) الاصل أن سحب الشيك او تسليمه للمسحوب له يعتبر كالوفاء
الحاصل بالنقود بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته
او يعمل على تأخير الوفاء به الا ان ثمة قيد يرد على هذا
الاصل هو الاستفادة من الجمع بين حكمى المادة ٦٠ من
قانون العقوبات والمادة ٦٤٨ من قانون التجارى التى جرى
نصها بأن " لا تقبل المعارضة فى دفع الكبيالة الا فى
حالتى ضياعها أو تغييب حاملها فيباح للساحب أن يتخذ من
جانبه اجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرًا
من الشارع يملو حق الساحب فى تلك الحال على حقيق
الاستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الاخرى التى لا بد
لحمايتها من دعوى "

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢١ / ٣ / ٧٧)

س ٢٨ ص ٣٢٨)

(٢٥) الحالات التى تندرج تحت مفهوم حالة الضياع وتبيح للساحب
أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم
القضاء وتقديرًا من الشارع يملو حق الساحب فى تلك الحال
على حق الاستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الاخرى
التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة
(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢١ / ٤ / ٦٨ -
س ١٩ ص ٤٩٧)

(٢٦) الامر بوضع أرصدة شركات الادوية والمستلزمات الطبية تحت التحفظ علا بأحكام القرار بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ٦١ يفسر في صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها انعدام مسئولية المتهمين الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تقع خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر حتى تاريخ الانسراج عن أموال تلك الشركات .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ٦٣/١٢/١٦
السنة ١٤ ص ١٣٥) .

(٢٧) من المقرر أن ضياع الشيك أو سرقة من الاسباب التي تخسول للمالك المعارضة في صرف قيمته ان ما أتاها بنية سليمة صيانة لما له ما يتمتع على المحكمة بتحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم . ان هو دفاع جوهرى من شأنه أن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . فاذا التفتت عنه بلا مبرر كان قضاؤها ممهيا ومنطويا على اخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٦٥/٥/٢٤ -
السنة ١٦ ص ٥٠١) .

(٢٨) تغليب حامل الشيك من الاسباب التي تخول للمالك

المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة الى دعوى .
(مجموعة أحكام النقض السنة ١٧ ص ٢٣٠ ، والسنة
١٤ ص ١ ، ص ٦٨ ، السنة ٢٨ ص ٣٧٨) .

(٢٩) الاصل ان سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر رفساً
كالرؤاء الحاصل بالنقود بحيث لا يجوز للماحب أن يسترد
قيمه أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه . الا أن ثمة قيماً
يرد على هذا الاصل هو السداد من الجمع بين حكمى
البادتين ٦٠ قيات ، ١٤٨ من قانون التجارى " على أن
أحكام قانون العقبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة
علا بحدق مقرر بمقتضى الشريعة " بما موداه ان استتمال
الحق المقرر بالقانون أينما كان موضع هذا الحق من القوانين
المحمول بها باعتبارها كلا متسقاً مترابط القواعد - يعتبر
سبها من أسباب الإباحة اذا ما ارتكب بنية سليمة
فالقانون يفترض قيام مصلحة يعترف بها صاحبها بحيث يسمح
باتخاذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص ما تتطرى عليه من مزايا
وهو فى ذلك انما يوازى بين حقين يهدر احدهما صيانة
للاخر وعلى هذا الاساس وضع نص النادة ١٤٨ من قانون
التجارة - الذى يصرى حكمه على الشيك وقد جرى بأنه لا تقبل
المعارضة فى دفع قيمة الكميالة الا فى حالتى ضياعهما
أو غلبس الحامل " فأبالح بذلك للماحب أن يتخذ من جانبيه

اجراء يصون ماله بغير توقف على الحكم من القضاء لما قدره
المشرع من أن حق الساحب في حالتي الضياع وانفلاس الحامل
يعمل على حق المستفيد .

وإذ جعل هذا الحق للساحب مباشرة بنفسه بغير حاجة
الى دعوى وعلى غير ما توجيه المادة ٣٣٧ عقوبات .
فقد أضحى الامر بعدم الدفع في هذا النطاق قهسدا
واردا على نص من نصوص التجريم وتفرقت له بذلك مقومات
أسباب الإباحة لاستادته - اذا ما صدر بنية سليمة - الى
حق مقرر بمقتضى الشريعة . والامر في ذلك يختلف عن سائر
الحقوق التي لابد لحمايتها من دعوى .
فهذه لا تصلح مجردة سببا للإباحة .

لما كان ما تقدم . . . وكان من السلم انه يدخل في حكم
الضياع السرقة البسيطة والسرقة بظروف والحصول على الورقة
بتهديد ، كما انه من المقرر أن القياس في أسباب الإباحة
أمر يقره القانون بغير خلاف . . . فانه يمكن إلحاق حالتي
تهديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات
من حيث إباحة حق المعارضة في الرضا بقيمة فهِسسى
بما أشبه على تقدير انها جميعا من جرائم سلب المال ، وأن
الورقة فيها متحصلة من جريمة ولا يغير من الامر ما يكسب
أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإخلال

ما يجب أن يتوافر للشيك من ضمانات في التعامل ، ذلك
بأن المشرع رأى أن مصلحة الساحب في الحالات المنصوص
عليها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة - التي هي الاصل
- هي الاولى بالرعاية .

لما كان ذلك وكان هذا النظر لا يمس الاصل الذي
جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة
٣٣٧ قنونات وانما يضع لها استثناء يقوم على سبب من
اسباب الاباحة وكان الحكم المطعون فيه لم يظن اليه فانه
يتمتع بنقسه والاحالة .

(الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٦٣ / ١ / ١
السنة ١٤١٤ ص ١) .

٣٠ دفاع الطاعن بحصول المدعى المدني على الشيك بطريق
الغش والتدليس . تقديمه الادلة على دفاعه . وجوب تعرض
المحكمة له بالتحقيق لبيان مدى صدقه . امساكها عن ذلك
قصور واخلال بحق الدفاع . طة ذلك :

حق المحكمة الاستثنائية في عدم اجراء تحقيق بالجلسة
مفيد بمراعاة مقتضيات حق الدفاع المادة ١٣ / ٤١٣ اجراءات .
(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥ / ٣ / ٢
س ٢٦ ص ١٩٧) .

(٣١) لما كان البين من الاطلاع على الغردات المضمومة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار في مذكراته المقدمة منه في المعارضة أمام محكمة اول درجة وأمام محكمة ثانية درجة أن تحرير الشيك موضوع الدعوى - قد تم عن طريق مشوب بجريمة نصب - ذلك أن الطاعن حرر الشيك بمبلغ ٣٤٠ جنيه مقدما ثمن شراء قطعة أرض من جمعية تعاونية لتقسيم الاراضى ونبات المساكين ثم تبين له ان المدعية بالحقوق المدنية - عضو مجلس ادارة الجمعية وزوجها مدير الجمعية - يبيعان أرضا لا يملكانها وليس لهما حق التصرف فيها وقد عجزا عن تسجيلها باسم الجمعية فاضطر حيلة لماله أن يوصف صرف الشيك .

ولما كلف الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييد الحكم الصادر عن محكمة اول درجة - الذى دان الطاعن أخيرا بأصابعه دون أن يعرض لهما لما أبداه الطاعن في مذكراته - وكان دفاع الطاعن آتف البهان - الذى ضمنه المذكرات السابقة الذكر بعد - في الدعوى المطروحة - هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر في تحديد مسؤوليته الجنائية بما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلا وألا تستظهر هذا الدفاع وأن تحصى عناصره كشافا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه أن ارتأت اطراحه ، أما وقد أمكنت من ذلك فان حكمها يكون

مشوا بالقصور في التمييز فلا عن الاخلال بحق الدفاع .
(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩/١١/٨)
من ٣٢ - ٨٠٥) .

(٣٢) دفاع الطاعن بحصول التدني على الشيك تحت تأثير
الاکراه . جوهرى - تقديمه الاقله على دفاعه . يوجب
أن تعرض المحكمة له استقلا لاكتشاف مدى صدقه عن ذلك
قصور واخلال بحق الدفاع .
(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٨/١٢/٨٠)
من ٣١ - ١١٠٤) .

(٣٣) وحيث أن الدعوى الجنائية اقيمت بطريق الادعاء المباشر أمام
محكمة جنح الدرب الاخير ضد الطاعن بوصف انه في يوم
١٥/١٢/١٩٧٨ أعطى للمدعية بالحق الندنى " شركة " .
شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للشعب وطلبت النيابة عقابه
طبقاً للمادة ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات ومحكمة اول
درجة قضت بحلها بدعى الاتهام بحمسه منه مع الشغل وكفالة
٢٠ ج لا يقابل للمتنفية والزايه بلان يومى للمدعية بالحق
الندنى واحداً وخمسون شهيراً على سبيل التمهيز الموصفت
مع المصروفات المدنية وبأشقي قرين مقابل اتمام الحاماه ،
فاستأنف الطاعن والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورياً بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف
بلا مضاف .

لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة
أمام محكمة أول درجة أن الطاعن تسلك بأن ثمة دعوى أخرى
مرتبطة عن جريمة مماثلة منظورة أمام محكمة جنح قصر النيل
لان الشيكات محل الاتهام في الدعويين مسحوقة عن عملية
تجارية واحدة وطلب اثباتا لهذا الدفاع مناقشة مثل الشركة
المدعية بالحق المدني ، كما يبين من المفردات المنظمة
أن لهذا الدفاع صداه المردد في المذكرة المقدمة منه
لمحكمة ثانية درجة والتي أشار اليها الحكم المطعون فيه
في مدوناته .

لما كان ذلك ولئن كان طلب ضم قضايا لم يفصل فيها
بعد أو إحالة الدعوى المنظورة اليها للارتباط هو من سلطة
محكمة الموضوع لان تقدير الارتباط من الجرائم الموجب لنظرها
مما هو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع
دون أن يكون ملزما ببيان طعة رفض الطلب الا أنه لما كان
الدفاع المبدي من الطاعن يحد في خصوصية الدعوى الماثلة
دفاعا جوهريا لما قد يترتب لوضع من تطبيق المادة ٣٢٢ غفره
ثانيتين قانون العقوبات استنادا الى وحدة النشاط الاجراس
المستند الى الطاعن مما يؤثر الارتباط الذي لا يقبل التجزئه

فإن الحكم المطعون فيه اذ وقع على الطاعن عزيمة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع وأن يرد عليه فإنه يكون مميباً بما يوجب نقضه والاحالة بتغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٤٣٠ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٣ / ٣ / ٨٢)

٣٤) وحيث ان ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة اصدار شيك بدون رصيد قد شبه القصور فى التسبب ذلك بأنه رد على دفعة بأن اصدار الشيك كان وليد عملية نصب وما قدمه من مستندات تظاهر هذا الدفع بما لا يصلح رداً .

وحيث انه من المقرر وطى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - انه وأن كان الاصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر رفاً قانوناً كالحاصل بالنقود سواء بمسواه بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الرفاً به لصاحبه الا أن ثمة قيد يرد على هذا الاصل هو الاستناد من الجمع بين جكوى المادتين ٦٠ من قانون العقوبات ، ١٤٨ من القانون التجارى التى جرى نصها بأنه لا تقبل المعارضة فى دفع الكبيالة الا فى حالة ضياعها أو تخليس حاملها فيباح للساحب أن يتخذ من نجانبه اجسراً

يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء ، كما أنه من المسلم به أنه يدخل في حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تهديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب من حيث حق المعارضة فى الوفاء بقيمته .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد طلسى ما تمسك به الطاعن من أن الشيك صدر نتيجة جريمة نصب بقوله " وحيث أنه عن دفاع المتهم المستأنف أن الشيك صدر بطريق النصب وحق المتهم فى وقف صرفه والتالى الامتناع عن الوفاء به فانه من المقرر ان سبب اصدار الشيك أو الباعث طيه عدم تأثيرها على مسئولية مصدره المقرر فى المادة ٣٣٧ عقوبات " .

٢١ فان الحكم المطعون فيه يمكن قد أخطأ فى تأصيل القانون خطأ حجه عن تحميص دفاع الطاعن على الرغم من أنه - فى صورة الدعوى - دفاع جوهرى من شأنه - لو صح - أن يتغير وجه الرأى فيها .

وإذ لم تقطن المحكمة الى فجوى دفاع الطاعن وتسططه حقه وتعن بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر منه فان حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٤٧٩ لسنة ٥١ ق جلسة ٨٢/٤/٢٩)

(٣٥) نصت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على انه :
 " يتمين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو
 الذي يقع فيه المتهم أو الذي يقع عليه فعله " وهذه الاماكن
 تسام تشاوية في القانون لا تفضل بينها ويعتبر مكان وقوع
جريمة اعطاء الشيك بدون رصيد هو المكان الذي حصل تسليم
الشيك للمستفيد فيه . * * *

(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤/٢/٧٢ -
 من ٢٣ ط ١٤٢) .
 * * * للتفتيش ان اثير له من

(٣٦) اذا لم يتضمن الحكم الصادر بالإدانة أن البرقة التي أصدرها
 المتهم شيك واستمضى من ذلك بالقول بأنه جرم اذني عسى
 البنك محررين على ورق عادي مما لا يفيد اتهام مستوفياتان
 لشروط الشيك كما هو معروف في القانون فإنه يكون قاصر
 البیان متعينا نقضه .
 (نقض ٤٦/٥/٢١ الفواع القانونية ج ٧ رقم ١٦٢ -
 ص ١٥٧) .

الالتزامات له قبل التسليم والتمسك ١٢ ر ٨ ب ٦ (٦٦)

(٣٧) اذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يبين بتحقيق ما يشترط
 من أن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت اصدار الشيك رصيد
 قائم وقابل للشطب وهو دفاع جوهري - لوضح لتغير به مصير
 الدعوى - ما كان يقتضي من المحكمة أن تحصى لتقف على

يبلغ صحته ، أو أن ترد عليه بما يجزر رفضه أما وهي لم تفعل
مكتفية بقولها أن الجريمة المسندة الى المتهم قد اكتملت
أركانها فان حكمها يكون مشموا بالقصور : مستوجبا للنقض .
(نقض ٢٩ / ٦ / ٧٠ أحكام النقض ص ٢١ رقم ٢٢٠
ص ١٣٥) .

(٣٨) اذا كان الدفاع عن المتهم قد تسك أمام المحكمة الاستئنافية
بأن الموقعة محل المحاكمة خالية من التاريخ ما لا يمكن
معه عدّها شيكا وأن حقيقتها كميالة رفعت بشأنها دعوى
تجارية وطلب التأجيل لتقديم مستندات فأجلت القضية لهذا
السبب ، ثم صدر الحكم الاستئنائي بتأييد الحكم المستأنف
لأسبابه ودون رد على هذا الدفاع . المهم لتعلقه بركن من
أركان الجريمة لا تقوم دون توافره فانه يكون قاصرا بهتان
واجبا نقضه .
(نقض ٢٨ / ٤ / ٤٧ مجموعة القواعد ج ٨ ص ٣٣٣) .

(٣٩) يجب أن توفس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية
التي تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم
وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا .
ولما كان تكليف شهود الاثبات الحضور أمرا منوطا
بالتأييد العام ولا شأن للمتهم به . وكان الحكم المطعون

فيه قد رفض طلب سماع المجنى عليه لتفصيله في الكهنت . كما
رفض تكليفه بتقديم الشيكين موضوع الدعوى .

ولان كان الحكم قد ذكر أن بهانات هذين الشيكين
مبينة بمحضر جميع الاستدلالات الا أنه لم يتضمن ما يفيد أن
الحكمة قد اطلعت عليها وتحققت من انها قد استوفى
الشروط اللازمة لاعتبار كل منهما شيكا .

ومن ثم فانه يكون مشيا بالقصور والاغلاق بحق الدفاع
مما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٦٩/١٢/٨)

س ٢٠ ص ١٣٨٤) .

(٤٠) الدفع بالتوقيع على الشيك تحت تأثير التهديد أو الاكراه دفع
جوهرى فعلى المحكمة تحقيقه وان تعرض له فى حكمها ،
وتحصه وترد عليه ان ارتأت اطراحه والا كان حكمها ممينا
بما يبطله مستوى - الاكراه المادى مع الادبى - لان القانون
يسوى بين الاثنين فى الاثر متى وصل الاكراه الادبى الى حد
تعطيل الارادة أو الانقاص منها نقضا له اثره الذى يحسب
أثر الاكراه المادى أو يقترب منه .

(٦٢/٤/١٧ - أحكام النقض س ١٨ رقم ١٠٠ ص ٥٢٤)

(٦٥/١/١١ من ١٦ رقم ٤٣ ص ٧٦١) .

(٤١) اذا كان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة
بضمها أن البنك أفاد بعدم مطابقة التوقيع دون بحث أيسر
رصيد الطاعن وأن الحكم المظنون فيه لم يمرض لما أثاره
الدافع عن الطاعن ولم يبحث أيسر رصيده في المصرف وجسودا
وعدا واستيفائه شرائطه بالرغم من أنه دافع جوهرى فان
الحكم يكون معيبا بالقصور .

(نقض ٧٣ / ١٢ / ٣٠ أحكام النقض بس ٢٤ رقم ٢٦٠

— ١٢٨٠) .

(٤٢) لما كان الحكم المظنون فيه لم يمرض لطلب الطاعن تكيته من
الطعن بالتزوير على الشيك موضوع الدعوى وجاء مقصرا على
تأييد الحكم الابتدائي لاسبابه على الرغم من أنه أقام قضاة
على أدلة من بينها اطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن
وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك — وهو دافع جوهرى
لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح
هذا الدفاع لتغير الرأى فيها — فكان على المحكمة أن
تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تحصه وأن تبين العلة
فى عدم اجابته ان هى رأت اطراحه — أما انها لم تعمل
والفتحت هذه كلية فان حكمها يكون معيبا بما يبطله مستوجب
نقضه .

(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ٣٠

بس ٢٩ — ٧٥٧) .

(٤٣) اذا دفع المتهم بأن ورقة الشيك تحمل تاريخين كان ذلك دفاعاً جوهرياً وكذلك اذا طلب الاطلاع على الشيك للتحقق منه كان ذلك أيضاً طلباً جوهرياً لان من شأنه أن تؤثر فى قيام الجريمة أو عدم قيامها . فاذا استند الحكم الى البيانات المثبتة بحضور البوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخاً واحداً فان ذلك لا يكفى رداً على دفاع المتهم ويكون المحكمة قد أغلقت بحق المتهم فى الدفاع ويكون الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

(٢٩ / ١٠ / ٥١ . أحكام النقض س ٢ رقم ٤٤ ص ١١١)

(٤٤) جرى قضاء محكمة النقض على ان اصدار عدة شيكات بتفسير رصيد فى وقت واحد وعن دين واحد وان تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطاً اجرامياً لا يتجزأ تنقض الدعوى الجنائية عنها جسيماً بصدور حكم نهائى واحد بالادانته أو البرائة فى اصدار أى شيك منها .

(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣٠ / ٤ / ٢٢)

س ٢٣ ص ٦٢٧) .

(٤٥) اذا كان الطاعن قد تسك أمام المحكمة الاستئنافية عند نظره معارضة بأن الشيكات موضوع الاتهام لم تصدر منه وطعن عليها بالترزير فاحيلت الى قسم أبحاث التزيف والترزير بمصلحة

الطلب الشرعي الذي انتهى الى أن الطاعن لم يحرر بيانات صلب هذه الشيكات وأرجأ البت في امر التوقيعات الى حين موافاته بأوراق معترف بها ثابت عليها توقيعات للطاعن بطريقة الفورية ، ومعاصرة لتاريخ تحرير الشيكات وكانت المحكمة لم تعرض اطلاقا لهذا الدفاع فان حكمها يكون مميبا بالقصور في البيان والاخلاق بحق الدفاع .

(نقض ١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٥٢)

— ١١١٨ —

(٤٦) من حيث أن ما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذا دانه بجريمة اختدأ أو شيك بدون رصيد قد انطوى على اخلاق بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة الاستئنافية بعد أن حجزت القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات قبلت مذكرة المدعي بالحقوق المدنية دون أن يطلع عليها الطاعن ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

ومن حيث أن هذا الذي ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه ذلك أنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان المحكمة الاستئنافية بعد أن نظرت القضية بجلسة ١٤/٥/١٩٧٨ قسرت حجزها للحكم لجلسة ٦/٧/٢٨ وصرحت بتقديم مذكرات

لمن يشاء من الخصوم فى عشرة أيام ثم اصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن قدم لها المدعى بالحقوق المدنية مذكرة فسى ٢٠ / ٥ / ٧٨ خلت بما يفيد اطلاق الطاعن او المدافع عنه عليها او اعلانها لاي منهما .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر دون أن يبدى الطاعن دفاعه ردا على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية التى قبلتها المحكمة وأوردت فى حكمها مؤدى ما ورد بها من دفاع مما يبطل اجراءات المحاكمة للاخلال بحقوق المتهم فى الدفاع لما يقضى به نص المادة ٢٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية من أن المتهم آخر من يتكلم ولا يغير من ذلك ان تكون المحكمة قد صرحت بتقدير مذكرات لمن يشاء من الخصوم انذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كفالة لعدالة التقاضى وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفا فيها وأن يكون المتهم آخر من يتكلم .

لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاطاعة مع الزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) المصاريف وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .
(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٠ فى جلسة ٢٥ / ٢ / ٨١)

* * * * *

(٤٢) وحيث انه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم

المطعون فيه انه أقام قضاءه على ما نضه : " أن التهمة
السندة الى المتهم ثابتة قبله من الثابت من أقوال المجنى
عليه ومن الثابت من الشيك ومن افادة البنك ومن عدم دفع
الالتهام من المتهم بدفع او بدفاع مقبول ومن ثم فيتمين -
معاقبته ثم استطرد الحكم فرتب على قضاؤه بالادانة الزام
المتهم بمبلغ ٥١ ج تعويضا مدنيا مؤقتا والمصاريف .

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات
الجنايية قد اوجبت ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان
الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة
والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت المحكمة
منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها
تكميلاً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على
الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا والتسبيب
المعتبر في هذا الصدد يجب أن يكون في جلى مفصل
بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، كذلك
فمن المقرر أنه يتمين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار
شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته - من
حيث الوجود والكمالية والقابلية للصرف - بغض النظر
عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استفلا
للاوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك

فى صحة التوقيع او عند عديم مطابقة توقيعه للتوقيع
المحفوظ لديه لانه لا يسار الى بحث القصد الملائس
الا بعد ثبوت الفعل نفسه .

لما كان ذلك وكان الحكم للابتدائى المؤيد لاسبابه
بالحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة بالاحالة
على أقوال المجنى عليه وورقة الشيك وإفادة البنك دون
أن يورد مضمون أى منها مؤداه ووجه استدلاله به على
ثبوت التهمة بمعناصرها القانونية فى حق المتهم كما أغفل
بحث امر رصد الطاعن فى المصرف وجودا او عدما واستيفاء
شرائطه وأطلق القتل بثبوت التهمة فى عبارات مجملة
مجهلة فانه يكتفى بمعيها بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة
فى خصوص ما قضى به فى الدعوى المدنية دون حاجة
لبحث الا باقى اوجه الطعن .

(الطعن ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥)

* * * * *

(٤٨) ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ
فى تطبيق القانون ذلك بأنه برغم اعتماد الشهادة الطبية
المقدمة منه والدالة على مرضه يم صدور الحكم الابتدائى
باعتبار المعارضة كأن لم تكن مما يصح بالبطلان . فقد
قضى بتأييده مع انه كان يتعين الحكم بالفناء وإعادة القضية
الى محكمة اهل درجه للفصل فى المعارضة الامر الذى يعيبه

• وستوجب نقضه •

ومن حيث أن البين من الحكم المطعون فيه أنه عول في قضائه بقبول الاستئناف شكلا على شهادة طبية تفيد مرض الطاعن من اليم الذي صدر فيه الحكم المستأنف في المعارضة الابتدائية إلى التقرير بالاستئناف •

ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة الابتدائية إنما كان لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد وقع باطلا وكان يتمين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وإعاده القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة • أما وهي لم تفعل وفوتت على المحكوم عليه إحدى درجتي التقاضي بقضائهما في موضوع الدعوى فاتها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتمين معه نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإعاده القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة مع إلزام المدعى بالحقوق المدنية والمصاريف •

(الحكم في الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٥١ في جلسة

(٤٩) ومن حيث انه يبين من الاوراق والنقودات المضمومة أن الطاعن مثل مع محاميه بجلسات المحاكمة الاستئنافية وطلب تأجيل نظر الدعوى لاتخاذ اجراءات الطعن بالتزوير على الشيك موضوع الاتهام فأجابته المحكمة الى مطلبه ، بتاريخ ١٩٧٨/٤/٨ قرر بالطعن بالتزوير على الشيك للاسباب المبينة بذلك التقرير ، وجلسة ١٩٧٨/٤/١٧ قررت المحكمة وقف السير في الدعوى واحالتها للنياابة العامة لاتخاذ شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير ، فقامت النيابة بتحقيقه واكدت الاوراق حد هذا الحد الى المحكمة التي قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ونسب الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

لما كان ذلك وكانت المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه اذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير في تحقيق التزوير تعيل الاوراق الى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة اذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها وكان مفاد ذلك انه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها للسير في تحقيقه فأحانتها الى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض

كما هو الحال في الدعوى المطروحة فإنه ينبغي على المحكمة أن تترجم الفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواءً بصدر أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بصدر الحكم في موضوعه من المحكمة المختصة وبسرورة كليهما نهائياً. وعندئذ يكون للمحكمة أن تضي في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها .

لما كان ما تقدم وكان الادعاء بتزوير الشيك من جانب الطاعن لم يتم الفصل فيه نهائياً سواءً بصدر أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بصدر حكم قضائي .

وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الدعوى مستنداً في أدائه الطاعن إلى ذلك الشيك دون أن يترجم الفصل في الادعاء بآلة زور فأنه يكون سميماً بعميق القصور في البيان فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاطاعة دون بحث سائر أوجه الطعن الأخرى مع إلزام المطعون ضده بالمطاريب المدفوعة .

النية رقم ٣٦٥٧ لسنة ١٣٥٧ هـ حتى جلسته ١٣/٥/١٤١٧ ()

(١٥٠) من حيث أن للطاعن ضمنى على الحكم المطعون فيه أنه لما قضى بتخلفه جواز معارضته الاستئنافية فقد اعتبره البطلان لذلك أن الطاعن لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالجلاسة

التي صدر فيها ذلك الحكم مما ينبغي الحكم بوجوب نقضه .
 وحيث أنه لما كان من المقرر ان اعلان المعارض للحضور
 بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه اوفى محل اقامته
 وكان البين من الاطلاع على الاوراق وانفردات أن المعارضة
 الاستثنائية قد تأجل نظرها من جلسة ٢٩/١٢/٢٩ حيث
 لم يحضر فيها المعارضة لجلسة ١٦/٢/٨٠ لا اعلانه الا أن
 الحكم صدر في تلك الجلسة الاخيرة دون أن يكون قد تم
 اعلانه بها لشخصه اوفى محل اقامته .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذا قضى بعدم جواز
 نظر الدعوى وسحته عدم قبولها — يكون قد بنى على اجراءات
 باطللة من شأنها حرمان المعارض من حقه في الدفاع مما يعيب
 الحكم بوجوب نقضه .

(٥٥١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ٨٢/٤/٦)

* * * * *

(٥١) ولما كان ذلك وكان من المقرر أن الشهادة المرضية لا تخرج
 عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع
 كمائر الادلة ، ومن ثم فانه يتعين على المحكمة اذا ما قدمت
 اليها شهادة من هذا القبيل أن تبدي رأيها فيها بقبولها
 أو بعدم الاعتداد بها وان تبين ما انتهى اليه من رأى في
 هذا الشأن على اسباب ساعفه تؤدى الى ما رتبته عليها .

ولما كانت المحكمة لم تعرض في حكمها للشهادة الطبية التي تشير الى المرض الذي تعلل به الطاعن كمذرع مانع له من حضور الجلسة ولم تبد رأيها بالقبول أو بالرفض فان حكمها يكون مشوا بالاخلاق بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

(الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٥/٦/٨٢)

(٥٢) وحيث أن الثابت من المفردات المضمنة أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على الطاعة بجرمة اعطاء شيك بدون رصيد وطلبت عقابها بالمادتين ١/٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات الا أن الطاعة طلبت بجلسة ٢٩/٢/٢١ أمام محكمة اول درجة تأجيل نظر الدعوى لاتخاذ اجراءات الطعن بالتزوير على الشيك فأجابتها المحكمة الى طلبها بتاريخ ٢٩/٣/١٢ قررت الطاعة في قلم الكتاب بالطعن بالتزوير على الشيك سالف الذكر وأوردت في أسباب طعنها انها وقعت على الشيك موضوع الدعوى على أساس أنه سند اذنى ضمن مستندات اخرى تمثل أقساط جمعية وانها لا تعلم انه شيك .

وجلسة ٢٩/٣/١٤ قررت المحكمة وقف السير في الدعوى الجنائية واحالتها للنياية العامة لاتخاذ شؤونها

بالنسبة للطعن بالتزوير وعرضت النيابة العامة على الطاعة الشيك موضوع الدعوى فرددت ما أوردته بأسباب طعنها وأعدت النيابة الأوراق عند هذا الحد الى محكمة أول درجة والتي قضت بإدانة الطاعة .

ولما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات نظير الدعوى أمام محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية أن الطاعة تسكن بدفاعها المشار اليه بأسباب الطعن من أن الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة بالمؤييد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أطرح دفاع الطاعة بقوله " ان النيابة العامة قد عرضت الشيك على المتهم وقد أقسرت بصدقه توقيما عليه " .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة متى قدم اليها دليل بعينه فواجب عليها تحقيق هذا الدليل ما دام ذلك ممكنا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لان تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشقة المتهم في الدعوى .

وكان دفاع المتهم يحد - في صورة هذه الدعوى - دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح هذا الدفاع لتعير وجه الراى فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الامر منه دون

تعليق ذلك على ما تقدمه الطاعة أو تتخذ من اجراءات
تأييد لدفاعها - أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي الى
اطراحه .

ولما كان الحكم المظنون فيه قد قضى بأدانة الطاعة
دون أن يتناول ما أثيرته من دفاع وتكذب عن تحقيقه
والرد عليه ويحس في الادانة على الشيك المقدم من المجنى
عليها رغم تسك الطاعة بتزويره ملتفتا عن تحقيق دفاع
الطاعة في هذا الشأن فإنه يكون مشوا بالقصور في
التسبيب والاخلال بحق الطاعة في الدفاع فضلا عن
انطوائه على فساد في الاستدلال مما يوجب نقضه والاحالة
بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الاخرى .
(الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٥٣ في جلسة ١٧/١١/٨٣)

(٥٣) اغفال المحكمة الاطلاع على الاوراق المدعى بتزويرها أثناء
وجود القضية تحت نظرها مما يعيب اجراءات المحاكمة
لان تلك الاوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها
على بساط البحث والمناقشة الشفوية بالجلسة .
(طعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٢٦ في جلسة ٩/٤/٥٢ س ٨ -
ص (٣٨))

(٥٤) لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب فقط فيتمتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤتمن بها في التعامل .

(نقض ٢٧ / ٥ / ٨١ من ٣٢ ص ٥٦٧ - الطعن ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ ق) .

* * * * *

(٥٥) ان طبيعة الشيك كأداة وفاة تقتضي أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء بمعنى أن يكون مستحق الاداء بمجرد الاطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره واذا كان الشيك بعد التأشير عليه باستئصال ما دفع من قيمته الاصلية قد حمل تاريخين فقد بذلك منذ هذه اللحظة والى حين تقديمه للبنك - بمقتضى كأداة وفاة - تجرى مجرى النقود وانقلب الى أداة ائتمان فخرج بذلك من نطاق المادة ٣٣٧ ح التي تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف فانونا .

نقض ٩ / ٤ / ٦٣ من ١٤ ص ٣١٧ الطعن ٣٠٦٨ / ٣٤ ق

نقض ١٧ / ٥ / ٧٦ من ٢٧ ص ٤٩٤ الطعن ٤٩ / ١٩ ق

* * * * *

(٥٦) لما كان الحكم المطعون فيه انه سأل الطاعن عن هذه الجريمة قد شابه غموض وتناقض في تحديد تاريخ الشيك بحيث لا يفهم منه ما اذا كان يحمل تاريخا واحدا او أكثر

مع ما لذلك من أثر في الوقوف على توافر أو عدم توافر هذه
التهمة .

ذلك فانه بعد أن أشار إلى تاريخ الواقعة الواردة في
وصف النيابة العامة على أنها في ٧١/٩/١ طد فذكر بأنه
يستحق في ٢٥/١١/٧١ ثم طد فذكر أنه في تاريخ
١٩٧١/١٠/٩ الأمر الذي يشوب الحكم بالابهام والتناقض
في بيان توافر أركان التهمة بما يعيب الحكم بالقصور الذي
يتسع له وجه الطعن ويجوز محكمة النقض من مراقبة صحة
تطبيق القانون على الواقعة .

(نقض ٧٥/٦/١ س ٢٦ س ٥٠٥ الطمن ٨٢٨/٤٥ ق)

(٥٧) التاريخ الذي تحمله الورقة حدد إصدارها بيمين طبيعتها
القانونية بما إذا كانت شيكا بمعنى الصحيح على اعتبار أنه
أداة وفاء توفى به الديون في الدفلات كما توفى بالنقود
تماماً شأنه يقتضي أن يكون يستحق الوفاء لدى الاطلاع عليه .
ثم كانت كميالة أو سند أدنى .

فإذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ معين على أن
تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر فلا يمكن عدّها شيكاً
بالمعنى المقصود وذلك لأنها ليست أداة ائتمان .

(نقض ١٩٤٤/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ٧٨٨

الطمن ٢٥٤ لسنة ١٤ ق)

(٥٨) وإذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ ما على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر وكانت تحمل تاريخين فلا يصح عدها شيكا معاقبا على إصداره ذلك لأنها لا تكون أداة وفاء وإنما هي أداة ائتمان ولأنها في ذاتها تحمل ما يحول دون التعامل بها بغير صفتها هذه .
(نقض ١٩٤١/١٢/١ مجموعة القواعد في ٢٥ طبا
ج ٢ ص ٨٨٧ الطعن ١٨٦٧ لسنة ١١ ق ٠)

(٥٩) لما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفاءه شرائطه بل أطلق القبول بتوافر أركان الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وضع على الشيك وأفاد البنك بالرجوع على الساحب دون بحث علته ذلك فإنه يكون قد انطوى على قصور في البيان .
(نقض ١٩٢٥/٤/٢٦ س ٢٧ ص ٤٦١ الطعن ١٠٧
لسنة ٤٦ ق ٠)

(٦٠) إذا كان الحكم المطعون فيه قد ذكر في تقريراته التي حصلها أن الأوراق التي حررها المطعون عليه لأمر الطاعة لم تكن مستحقة الاداء لدى الاطلاع ولم يكن لها مقابل للواء - وإنما وإن كانت تحمل تاريخا واحدا إلا أن هذا التاريخ كان لاحقا لتاريخ إصدارها وإن تحريرها لم يكن

النتيجة علاقة قانونية بين أطرافها ولا تمثل ديناً حقيقياً في
ذمة المظنون عليه للشركة الطاعية التي حررت بمقتضاها
مستندات لصالح المظنون عليه وقصد بتبادل تحرير هذه
الأوراق الحصول من ورائها على فائدة متبادلة بطريق غير
مشروع ذلك عن طريق خصمها في البنك وإن لا يشترط في
أوراق الماملة المتبادلة أن تكون أوراقاً تجارية من نوع واحد
فإن الحكم إذا انتهى إلى اختيار الأوراق محل النزاع من
أوراق الماملة يكون قد استخلص هذه النتيجة استخلاصاً
سائفاً من مقدمات تؤدي إليها كيف هضم كيفية فانتم بها
صحيحاً ولا يصح بعد ذلك مجرد مجاراة الخصم في
وصفها بأنها شيكات بما دام أن ما قرره قد نفى عنها خصائص
الشيك بمعناه القانوني.

(نقض مدني ٦٢/٢/١ من ١٣ ص ١٥٨ الطعن
٢٧٧ لسنة ٦٦ في ٢٤/٥/٦٦ مقرر)

*** (*) ر ٢ و ٣

(٦) إذا كان الحكم في إقرار قضاء بشبوت الدين في ذمة من حرر
لصالحه الشيك محل النزاع على خطاب من البنك فيفسد
صرف قيمة هذا الشيك إلى المستفيد فإن الحكم يكون قد
انطوى على قصور في التمييز لأن خطاب البنك إن صلح
بإعلاء على استلام المستفيد للمبلغ المبين بالشيك فأنسه
لا يقيم دليلاً على أن هذا المبلغ سلم إليه على سبيل القرض

اذ الاصل في الشيك أنه أداة وفاء وكان على الحكم أن
يقيم الدليل القانوني على أن المبلغ المبين بالشيك قد سلم
إلى المستفيد على سبيل القرض
(نقض مدني ٧/٧٨٨٥ من ٨ من ٢٠٠٤ الطعن ١٠٣
لسنة ٢٠٠٢ ق ١)

(٦٢) متى كان الحكم المضمن فيه قد اكتفى في التذليل على
توافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة اعطاء شيك
بدون رصيد بقوله "أن عليه بتوقف البنك على الصرف يستمد
من ارتباطه مع سلاح الثوار بالجيش بمقود التوريس
بالبنك بمرور المستخلصات المستحقة له اليه يوميا بانتظام
وأنه يحيط بظروفه المالية التي تسببها توقيع الحجز تحت
يسد القوات المسلحة وتوقف البنك عن الصرف وكان سبب
القصد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل
وفاء له في تاريخ إصداره ، فإن الحكم يكون قد قصر في
استظهار القصد الجنائي وإقام قضاءه على فرض
ذلك أن علم الطاعن بهدوميته لا يفيد وحده ثبوت
عليه بتوقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة وما يترتب عليه
من توقف البنك عن الصرف ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا .
(نقض ١٩/١٦٣/١ من ١٤ من ٢٠٠٤ الطعن ١٩٢٣
لسنة ٢٠٠٢ ق ١)

(٦٣) لما كان تحرير الشيك وتوقيعه من الاعال التحضيرية فمن ثم لا تعد شروطا في جنة اعطاء شيك بدون رصيد . فضلا عن أن الاعال التحضيرية لا يصح بناء الاختصاص المحلى بنظر جريمة اعطاء شيك بخبر رصيد عليها .
(نقض ٢٩/٦/٧٠ س ٢١ س ٩٣٥ أقطعن ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق ١) .

* * * *

(٦٤) لما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتهمة تزوير شيك واستعماله استنادا الى مجرد تمسك الطاعن بالشيك واقراءه بأنه هو الذى حرر بياناته وانه صاحب المصلحة الوحيد فى تزوير التوقيع المنسوب الى المدعى المدنى دون أن يستظهر أركان جريمة التزوير ورود الدليل على أن الطاعن زور هذا التوقيع بنفسه او بواسطة غيره ما دام انه ينكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاهاة من أنه مجرر بخطه كما لم يعرض الحكم باستظهار علم الطاعن بالتزوير . ومن المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت هذا العلم ما دام الحكم لم يقم الدليل على ذلك " على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير واشترك فى ارتكابه " .
ولما كان ما تقدم فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .
(نقض ٣١/١٠/٧٦ س ٢٧ س ٧٩٢ أقطعن ٥١٤ لسنة ٤٦ ق ١) .

(٦٥) ان المادة ٣٣٧ ع لا تعاقب الا على الشيكات دون غيرها من الأوراق التجارية أو المندوات ولذلك يجب سلامة الحكم الصادر بالعقوبة بهذه المادة أن يتضمن أن الورقة التي أصدرها المتهم هي شيك فاذا اكتفى الحكم بالقول بأن المتهم حرر اذنين على البنك محررين على ورق طدى ما لا يفيد أن الورقتين المذكورتين مستوفيتان لشرائط الشيك كما هو معرف به فى القانون فانه يكون مشوب بقصور البيان .

(نقض ١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد فى ٢٥ طما ص ٢٩٠ الطعن ٢٦٣ لسنة ١٦ ق) .

(٦٦) اذا كان الاصل أن المحكمة لا تلزم بمطابقة المتهم ففى ملأحى دفاعه المختلفة الا أنه يتمتع عليها أن تورد ففى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألتمستها على وجه يفصح عن أنها غطت إليها وازنت بينها . فاذا هى التفتت كليسة عن التعرض لدفاع الطاع عن صوقفه مسن التهمة التى واجهت اليه بما يكشف عن أن المحكمة قد طرحت هذا الدفاع وهى على بيئة من أمره فان حكمها يكون مشوباً بقصور البيان .

(نقض ١٩٤٦/٤/٢٨ ص ٢٩٠ طعن ٢٤٢ الطعن ٢٩٠)

لسنة ٤٨ فى ١٠ .

(٦٧) لما كان يبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن أسس دفاعه على أنه إنما أصدر أمره الى البنك بعدم صرف قيمة الشيك لان المطعون ضده كان في حالة افلاس واقعى وقدم مستندات لتأييد دفاعه ومنها صورة دعوى رفعت ضده من الاخر بطلب اشهار افلاسه من قبل تاريخ استحقاق الشيك مما كان يتعين معه على المحكمة مواجهة ما أبداه الطاعن من دفاع في هذا الخصوص وتحقيقه قبل الحكم بادانة المتهم انه هو دفاع جوهرى من شأنه ان صح أن يفسر وجه الرأى فى الدعوى . أما وقد خلا حكمها من اي اراد الدفاع الجوهرى ولم يتناوله بالتحجيس ، فانه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وقصوره فى التسبيب .

(نقض ١٧ / ٣ / ٦٦ من ١٧ ص ٢٣٠ الطعن ١٧٢٤ لسنة ٣٥ ق) .

* * * *

(٦٨) يتعين الاختصاص المحلى بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة او الذى يقيم فيه المتهم او الذى يقبض عليه فيه (م ١٢١٢ ج) .

وهذه الاماكن قسائم متساوية فى ايجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها . وقواعد الاختصاص فى المسائل الجنائية من النظام العام ولا يجوز اثاره الدفع بعدم الاختصاص المحلى لاول مرة أمام محكمة النقض متى كان

هذا الدفاع يتطلب تحقيقاً موضوعياً .

فإذا كان المتهم قد تمسك في حينه أمام محكمة الموضوع — بدرجتها — بالدفع بعدم اختصاص المحكمة المصرية مكانا بنظر الدعوى وإذا كانت المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى دون أن تتعرض في أسباب حكمها لهذا الدفع فإن حكمها يكون مشعياً بالقصور في التسبيب .

(نقض ١٨ / ١١ / ٢٩ م ٣٠ ص ٨٠٥ الطعن ٦٢٥)

سنة ٤٩ ق)

٦٩ تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وإفاء قابلي للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وإفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات .

أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأفعال التحضيرية — ما دام الشيك لم يسلم — بعد الى المستفيد .

فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكمةها ولم يكن للمتهم محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب ولم يقبض عليه في دائرتها فإن الاختصاص ينعقد

لمحكمة بولاى ويكون ما ذهب اليه الحكم من جعل الاختصاص
لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوة وجود البنك المسحوب
عليه بدائرتها قد بنى على خطأ فى تأويل القانون أمتد أثره
الى الدفع الى الموضوع حين تناولته المحكمة .

ومن ثم يتعين نقض الحكم والقضاء بالنقض الحكم
المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب بنظر الدعوى .
(الطعن ١٢٠٨ لسنة ٣٠ فى - ٦٠ / ١١ / ٢٧ -
س ١١ ص ٨١١) .

٧٠. كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة
المستوجبة للمعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، وأن يشير
الى نص القانون الذى حكم بدوجه حتى يتضح وجه استدلاله
بها وسلامة مأخذها تكمينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق
القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان
معيبا بالقصور والتسبيب المعتبر فى هذا الصدد يجب أن
يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات
ما قضى به ، كذلك تعين على الحكم بالادانة فى جريمة
اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته
من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن
قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع
المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك فى صحة التوقيع

أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه لأنه لا يسار
إلى بحث القصد الملابس إلا بعد ثبوت الفعل نفسه .

لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه
بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة بالاحالة
على أقوال المجنى عليه وورقة الشيك وأفادة البنسك دون
أن يورد مضمون أى منهما مؤداه ووجه استدلاله به على
ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حق المتهم كما أغفل
بحث أمر رشيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفاء
شرايطه وأطلق القتل بثبوت التهمة في عبارات مجهلة فانه
يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة في خصوص
الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .
(الطعن ١٩٢٦ لسنة ٥٠ قى ٨١/٥/٢٥ من ٣٢)

— ٥٣٧) .

(٧١) لما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رشيد الطاعن فى
المصرف وجودا وعدما واستيفاء شرايطه بل أطلق القتل
بتوافر أركان الجريمة فى حق الطاعن ما دام قد وقع على
الشيك وأفاد البنك بالرجوع على الساحب دون بحث على
ذلك . فانه يكون قد انطوى على قصور فى البيان .
(الطعن ١٠٧ لسنة ٤٦ قى نقض ٧٦/٤/٢٥ -
من ٢٧ ص ٤٦١) .

(٧٢) لا جريمة في الامر ما دام للساحب عند اصدار الشيك في ذمة المسحوب عليه رصيد سابق محقق المقدار خلال النزاع كاف للوفاء بقيمة الشيك قابل للصرف وأن يظل ذلك الرصيد خاليا من التجديد الذي يحصل بأمر لاحق من قبل الساحب بعدم الدفع . متى اصدار الساحب الشيك مستوفيا شرائطه الشكلية التي تجعل منه اداة وفا تقوم مقام النقود تعين البحث بعدئذ في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بصرف النظر عن قصد الساحب وانتواؤه . عدم صرف قيمته استغلالا للارضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبحث ابتداءً أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما ولم يعن بتحسيس ما اذا كان الحجز قد وقع على هذا الرصيد قبل اصدار الشيك المذكور . بل اطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن بمجرد افادة البنك بامتناعه عن الصرف لعدم مطابقة التوقيع وللحجز على الرصيد فان الحكم يكون معيبا بالقصور . (الطعن ٣٥٢ لسنة ٤٤ ق - ١٧/٢/٧٥ س ٢٦ ص ١٦٢) .

* * * * *

(٧٣) ان افادة البنك لا تفيد بذاتها عدم وجود رصيد للشيك الامر انذى يتعين معه على محكمة الموضوع أن تورد فـسـى

حكمها بالبراءة ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأثبتت
بها على نحو يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها .

وأنه يجب على المحكمة قبل الفصل في جريمة إصدار
شيك بدون رصيد أن تبحث في أمر الشيك واستيفائه
لشرائطه الشكلية ثم تبحث أمر الرصيد ذاته من حيث الوجود
والكفاية والقابلية للمصرف . فإذا اطلق الحكم القبل بعدم
توافر أركان الجريمة في حق المتهم لمجرد افادة البنسك
اقتصرت على عبارة " الرجوع على الساحب " دون أن تبحث
المحكمة رصيد المتهم في المصرف وجودا وعدما واستيفاءه
شرطا الكفاية والقابلية للمصرف فإن حكمها يكون قد انطوى
على قصور في البيان .

(الطمن ١٤٨٢ / ٤٥ ق ٧٦ / ١ / ٥ من ٢٧ س ٤٠)

(٧٤) عدم وجود أصل الشيك هـ المحاكمة لا ينفي وقوع الجريمة
المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ ع . متى قام الدليل على
سبق وجوده مستوفيا لشرائطه القانونية ، وللمحكمة أن تكون
مُعَيِّدتها في ذلك بكافة طرق الاثبات غير مقيدة بقواعد
الاثبات المقررة في القانون المدني ومستوى في ذلك الأدلة
المباشرة أو غيرها من طرق الاستنتاج والاستقرار وكافسة
الممكنات العقلية ما دام ذلك سائغا . فيحق لها أن تأخذ
بالمصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى إذا ما اطأنت إلى

مطابقتها للاصل ما لم يصير المتهم فى محضر الجلسة
أو مذكرة دفاعه على تقديم أصل ورقة الشيك عندئذ يجتنب
على المحكمة تحقيق دفاع المتهم حيث أنه دفاع جوهري
فاذا التفتت عن هذا الدفاع بعد اخلاا بحق دفاع المتهم
فيما هو منسوب اليه .

(نقض - الطعن ٢٩ لسنة ٣٩ ق ٦٩/٥/١١ -

ص ٢٠ - ٢١) .

(٧٥) اذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة التى صدر
فيها الحكم المظنون فيه ان الدفاع عن الطاعن طلب
البراءة من تهمة اعطاه شيكا بدون رصيد السند اليه
استادا الى أن جسم الجريمة غير موجود وهذا البهتان
وان جاء مجبلا الا أن الطاعن قد أورد فى وجه طعنه أنه
أراد به أن يوضح أن الورقة لم تتوافر لها الشروط الشكلية
والموضوعية لاعتبارها شيكا مما ينعدم به وجودها كأساس
للجريمة . وكان الحكم المظنون فيه لم يمن بتحقيق
هذا الدفاع الجوهري الذى لو صح لتغير به وجه الرأى -
ولم يرد عليه وكان الحكم المستأنف المؤيد لاسبابه بالحكم
المظنون فيه وان ذكر أن بيانات الشيك مثبته بمحضر الشرطة
الا انه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحققت من أن
السند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لاعتباره

شيكا فان الحكم يكون مشوا بالاقصود والا خلال بحـق
الدفاع .

(الطعن ٢٣٩٢ لسنة ٣١ ق ١٠/١٠/٦٢ س ١٣
ص ٥٨٤) .

١٧٦ دفاع المتهم بحصول المدعى الدنى على الشيك تحسنت
تأثير الاكراه جوهري لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسؤوليته
الجنايية . يوجب أن تعرض المحكمة له استقلالاً ، كشفاً
لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه .
فان امسكت عن ذلك ولم تتحدث عن المستندات المقدمة فى
الدعى مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة الدفاع ولو
انها عيبت ببخشا وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن
يتغير وجه الرأى فى الدعى فان الحكم يكون مشوا فضلاً عن
قصوره بالا خلال بحق الدفاع .

(الطعن ١٩٦٦ لسنة ٤٩ ق ١٨/١٢/٨٠ س ٣١
ص ١١٠٧) .

١٧٧ اذا دفع المتهم بما مؤداه أن المجنى عليه استغل جهله
بالقراءة والكتابة واستوقعه بأوراق على انها كمبيالات بقيمة
المتبقى لديه فى ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم
تبين انها شيكا تفان التفتت المحكمة عن هذا الدفاع

تأسيسا على ان اثبات ذلك لا يكون الا بورقة ضد ولم يتقدم
بها المتهم ، فان ذلك يعتبر تسبب عيب واخلاا بحسب
الدفاع .

(الطعن ١١٧٨ لسنة ٢٩ ق ٢٠ / ١ / ٤ س ٢١ -
ص ١٥) .

(٧٨) لما كان يبين ان الطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى حتى
يتسنى لمحاميه الاصيل ان يحضر للدفاع عنه أو حجز الدعوى
للحكم والتصريح له بتقديم مذكرات ومستندات قاطعة فى
مدنية النزاع غير أن المحكمة التفتت عن هذين الطلبين
وضعت فى نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بتأييد الحكم
المستأنف مكثفة بقول المحامى الحاضر دون أن توضح فى
حكمها عن العلة التى تبرر عدم انجابه وأن تشير الى
اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل مقله سير الدعوى
فان ذلك منها اخلاا بحسب الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة
(نقض الطعن ٤٥ لسنة ٥٠ ق ٣٠ / ٤ / ٨١ س ٣٢
ص ٤٤٠) .

(٧٩) لما كان الثابت أن الطاعن مثل أمام المحكمة الاستئنافية
وطلب التأجيل لحضور محاميه الاصلى او لتوكيل محام آخر
فكان لزاما على المحكمة اما ان تؤجل الدعوى او تبه المتهم

الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه .

أما وهى لم تفعل وأصدرت حكمها فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فانها باصدارها حكمها فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فانها باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة فى ذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمة الجنائية مما يعيب حكمها بالاخلاق بحق الدفاع .

(الطعن ١٩٨٧ لسنة ٤٥ ق ٢٩/٣/٧٦ من ٢٧ -

ص ٣٨٣) .

٨٠) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام وهو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور .

(الطعن ١٨٥١ لسنة ٤٥ ق ٢٣/٢/٧٦ من ٢٧ -

ص ٢٧١) .

٨١) لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه

بغير سماع دفاع المعارض فيه الا اذا كان تخلفه عن
الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه اذا كان هذا
التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض
بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم
يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من
شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

(الطعن ١٧٧٣ لسنة ٣٢ ق ٢١ / ١١ / ٦٦ ص ١٧)

ص ١١١٥) .

(٨٢) يجب الا تبني المحكمة حكمها الا على العناصر والادلة
المستددة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، وأن اعتدت
على دليل استقته من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمونة
للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط
البحث بالجلسة وتحت نظر الخصم فان حكمها يكون باطلا .

لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه
بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على
دليل استدده من أوراق قضايا أخرى للخصومة لهذه الدعوى
ولا مطروحة فيها على بساط البحث وتحت نظر الخصم ولم
يمن الحكم حتى بايراد هذا الدفاع أو ذكر مؤداه فانسه
يكون مشوبا بعيب البطلان والقصور في التسبيب بما يستوجب
نقضه والاحالة . (الطعن ٤٦ / ٣٠٩ ق ١٤ / ٦ / ٧٦ -

لسنة ٢٧ ص ٦٤٢) .

(٨٣) ان دفاع الطاعن بجبهلها القراءة والكتابة وان المستفيد استوقعها على ورقة لا تدري ماهيتها بعد في خصوص دعوى اصدارها شيك بدون رصيد هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر في تحديد مسؤوليتها الجنائية ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وان تستظهر هذا الدفاع وأن تحس غاصره كشفا لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه .

اما وقد امسكت عن ذلك فان حكمها يكون مشوها بالقصور في التسبيب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع وهو ما يمهيب الحكم .

(الطعن ٩٧٨ لسنة ٤٦ ق ٢٢/١١/٧٦ لسنة ٢٧ ص ٩١٩) .

(٨٤) طلب المتهم ضم قضايا بها مستندات للتدليل على انتفاء القصد الجنائي لديه في الجريمة فان هذا الطلب يمسد دفاعا جوهريا في الدعوى لتعلقه بتوافر او انتفاء ركن القصد الجنائي في الجريمة التي دين بها فان الحكم اذا لم يستجب الى طلب ضم القضايا المطلوب ضمها ولم يرد عليه بما يفند ، يكون فضلا عن اخلاله بحق الدفاع قد شابه قصور في التسبيب .

الطعن ٨٤١ لسنة ٤٦ ق ١٦/١/٧٧ ص ٢٨ س ٦٣

١٨٥ قبل الدفاع أن التوقيعات المنسوبة الى المتهمين نفسى الجريمة المسندة اليهم بضرورة وطلبه اجراء مضاهاة هذه التوقيعات بعد دفاع جوهرى . فان تعميل الحكم على هذه التوقيعات دون تحييز هذا الدفاع او الرد عليه فان هذا الحكم فضلا عن اخلاله بحق الدفاع يكون مشوا بالقصور فى التسبب .

(الطعن ١١٣٨ لسنة ٤٦ ق ٢٧/٢/٦ سنة ٢٨

ص ٢٠١) .

١٨٦ ان قول المتهم ان الاستكتاب الذى اجريت عليه المضاهاة ليس للجنى عليه بل لآخر والذى من شأنه - لوصح - أن يؤثر فى قيام مسؤوليته عن الجريمة المسندة اليه فان هذا دفاع جوهرى يجب على المحكمة ما دام فيه تجليسه للحقيقة وهداية الى الصواب والا كان الحكم معيبا بالاخلاق بحق الدفاع بما يطله .

(الطعن ١١٣٨ لسنة ٤٦ ق ٢٧/٢/٦ س ٢٨ -

ص ٢١٠) .

١٨٧ تسك الطاعن بأنه كان مجندا خلال ميعاد الاستئناف فأن الحكم المطعون فيه قد التفت عن دفاع الطاعن ايرادا وردا ولم يقل كلمته فى العذر الذى قدمه الطاعن فانه يكون

معينا بالتصور في البيان ومنحطيا على الاخلال بحقوق
الطاعن في الدفاع .

(الطعن ٧٢٧ لسنة ٤٨ في نقض ٢٧/١٢/٤ م ٢٨)

ص ١٠٢١)

(٨٨) ان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تقتضى أن يتوافر نفسى
الشيك هاصره المقرره في القانون التجارى ومن بينها أن -
يكون ذا تاريخ واحد والا فقد مفواته كأداة وفاة وانقلب
الى أداة ائتمان فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٢
ع ٥ ومن ثم فإن الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع
جوهرى يترتب عليه لوصح ان يتغير به وجه الرأى فى الدعوى
بما ينبغى معه على المحكمة تحييصه بلوغا الى غاية الامر
فيه او الرد عليه بما يدفعه .

(١٩ / ٣ / ٢٨ س ٢٩ س ٢٨٨ الطعن ٤٧ / ٦٠٣ ق)

(٨٩) ان محكمة ثانى درجة وان التفتت عن الدفع بأن الشيك
موضوع الدعوى يحمل تاريخين لابتدائه فى غيبة الطاعن عند
نظر استئنافه الا أن هذا الدفاع وقد أثبت بمحض تلك
الجلسة أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا
على المحكمة عند نظر موضوع معارضة الطاعن الاستئنافية
وهو ما يوجب عليها ابداء الرأى بشأنه وان لم يمسار

المعارض اثارته . ذلك بأن من المسلم به ان المحكمة مستى
رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فان
عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا وهذا بغض النظر عن مسلك
المتهم فى شأن هذا الدليل لان تحقيق أدلة الادانة
فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشية المتهم فى
الدعوى فان هى استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها
أن تبين علة ذلك بمرط الاستدلال السائغ .
(نقض ٢٤ / ٤ / ٨٢ س ٢٩ ص ٤٢٢ الطعن ٢٩ لسنة
٤٨ ق ١)

٩٠) الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تنمى للدفاع
الشفوى البدى بجلسة المرافعة او هو بديل عنه ان لم يكن
قد أبدى فيها فان تسك الطاعن بمذكرة دفاع المصرح بها
بأسباب طعنه بأن عدم دعوة الجمعية العمومية للشركة
للانعقاد يرجع الى قوة فاهرة حالت دون ذلك .

ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن
بالرغم من أنه دفاع جوهرى كان يتعين على الحكم أن يحصه
ويقن كلمته فيه . فان الحكم بقعوده عن مواجهة هذا
الدفاع يكون مشوا بقصور يعيبه .

(نقض ١١ / ٦ / ٢٨ س ٢٩ ص ٥٢٩ الطعن ٢٨٢
لسنة ٤٨ ق ١)

(٩١) تسك المحكوم عليه بسبق دخوله مستشفى الامراض العقلية
 للعلاج من مرض غلى . اغفال المحكمة هذا الدفاع ايسرادا
 وردا يكون حكمها مشوا بمعيب القصور فى التسبيب والاخلاق
 بحق الدفاع مما يبطله .
 (نقض ١ / ١٠ / ٧٨ من ٢٩ ص ٦٤٩ الطعن ١٢٩٤
 لسنة ٤٨ ق ١) .

* * * * *

(٩٢) اذا تسك الطاعن امام المحكمة الاستئنافية بعدم صدور
 الشيكات منه وطعنه عليها بالتزوير واحالتها لقسم ابحاث
 التزييف وانتهاه فى تقريره الى عدم تحرير الطالب لصلبها
 وارجاءه البت فى امره الى حين موافاته بأوراق عليها
 توقيعات للطاعن معترف بها . يجب العمل على تحقيق
 هذا الدفاع الجوهرى والتعرض له والا كان الحكم مشوا
 بالقصور والاخلاق بالدفاع .
 (نقض ٥ / ١١ / ٧٢ من ٢٣ ص ١١١٨ الطعن ٨٧٦
 لسنة ٤٢ ق ١) .

* * * * *

(٩٣) الدفع بتزوير الشيك هو دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل
 التقدم فى الدعوى بحيث اذا صح هذا الدفاع لتغير الرأى
 فيها . فيجب على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا
 الدفاع وأن تحصه وأن تبين العلة فى عدم اجابته ان هـى

رأت طرحه . أما وهي اذا لم تفعل والتفتت عنه كلية فإن
حكمها يكون معيبا بما يبطله .
(نقض ١٢ / ٤ / ٢٩ س ٣٠ س ٤٧٤ الطعن ١٩٣١
لسنة ٤٨ ق ١) .

* * * * *

(٩٤) تسك المتهم بوجوده خارج البلاد في تاريخ ارتكاب الجريمة
وتقديره جواز سفر مثبت ذلك فان هذا الدفاع جوهري
لما قد يترتب على ثبوت صحته من انتفاء مسؤولية المتهم
الجنائية عن التهمة المسندة اليه فانه يتعين على المحكمة
ان تعرض له على استقلال وان ترد عليه بما يدفعه ان رأيت
الالتفات عنه فان لم تفعل فقد بات حكمها مشوبا بالقصور
والاخلال بحق الدفاع .

(٣٠ / ١٠ / ٧٨ س ٢٩ س ٧٥٧ الطعن ٥٦٩ لسنة

٤٨ ق ١) .

* * * * *

(٩٥) عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت باسمه
الاحالة أو طلب التكليف بالحضور فان ادان الحكم المتهم
بتهمة لم ترفع بها الدعوى عليه يعد خطأ في القانون واخلال
بحق الدفاع .

(نقض ٦ / ٥ / ٢٩ س ٣٠ س ٥٢٦ الطعن ٨٢٦ لسنة

٤٨ ق ١) .

(١٦) اذا دفع المتهم لدى المحكمة بأنه لم يوقع ببصمة أصبعه على الورقة وأنه كان غائبا عن البلد وقت التوقيع وان البصمة المنسوبة اليه ليست ببصمته فيجب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه . أما اغتاله كلية فسخط بحقوق الدفاع اخلا لا يبطل الحكم .

(نقض ١/٢٣ / ٣٣٣ س ٦٥٦ الطعن ١٦٥ لسنة ٣ ق)

(١٧) اطدة القضية الى المرافعة بعد حجزها للحكم واجراء تحقيق فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الا ان ارتفاع في الدعوى على أساسه فانها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ولا يخفى عن ذلك ما اثبت بمحضر الجلسة من حضور محام عن المحامي الاصيل ما دامت المحكمة لم تتبين ما اذا كان الاخير قد أخطر بقرارها الصادر بعد اتمام المرافعة وحجز الدعوى للمداولة ولم توضح كيف كانت نيابة المحامي الحاضر عن المحامي الاصيل وهل كان ذلك بنسبة على تكليف منه او من المتهم أو كان من قبيل التطوع وهل اطلع المحامي الحاضر أو لم يطلع على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامي الاصيل .

(نقض ١١/٢ / ٥٨ س ٩ س ١٧٣ الطعن ١٨٢٧)

للسنة ٢٧ ق)

(٩٨) تقديم المتهم مذكرة الى المحكمة ضمنها ظروف اصداره الشيك ومنعه صرفه وحصول المدعى المدني عليه بطريق النصب دفاع جوهرى فيتعين على المحكمة أن تعرض له استقلالاً واستظهاره وتحيين غاصره وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأات اطراحه فان امسكت عن ذلك فان حكمها يكون مشوها بالقصور فى التسبيب فضلا عن اخلاله بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم .

(نقض ٦٥/١١/١ م ١٦ ص ٢٦١ الطعن ٩٤١ لسنة ٣٥ ق ٠)

(٩٩) لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائى القاضى برد وطلان الورقة المزورة مع ما لهذا البيان من أثر هام فى تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية ، كما فالتحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والسدة التى انقضت بين الحكم النهائى و بدء تلك المحاكمة فيما يمجسز محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم . هذا بالاضافة الى قصوره فى استظهار اركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به واكتفائه فى هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وطلان الورقة المطعون عليها بالتزوير دون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية اذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكتفى فى ثبوت هذا

العلم ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه فضلا عما انطوى عليه الحكم من اخلال بحق الطاعن في الدفاع بالثقاته عن تحقيق ما أثاره في صدد تحويل المحرر اليه من الغير وهو دفاع له أهميته لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية فان هذا الموار الذي أصاب الحكم يكفي لنقضه . (نقض ٦٣/٦/١٠ س ١٤ ص ٥٠١ الطعن ٤٠ لسنة ٣٣ ق) .

* * * * *

(١٠٠) تقديم المدافع عن الممارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور بالجلسة يتعين على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض فان هي اغفلت ذلك . مساس بحق المتهم في الدفاع يعيب الحكم . (نقض ٦٥/٢/١٥ س ١٦ ص ١٣٧ الطعن ٢٠٣٧ لسنة ٣٤ ق) .

* * * * *

(١٠١) اذا كان الحكم لم يتعرض للمستندات التي قدمها المتهم تأييدا لدفاعه الجوهرى ولم يقل كلمته فيها ففي هذا قصورا واخلال بحق المتهم في الدفاع . (نقض ٦٥/٢/١٥ ص ٥٥ طعن ٦٢٢ الطعن ١٤٥ مجموعة القواعد في ٢٥ ظما ج ٢) .

(١٠٢) إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة الاستثنائية أن تضم دعوى إلى الدعوى المنظورة لأن بها مستندات تغيد المتهم في دفاعه فأجلت الدعوى إلى آخر الجلسة ثم أطلعت على الدعوى المطلوب ضمها في غيبة الدفاع ثم أصدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإدانة المتهم لأسبابه فإن حكمها يكون باطلا لخلاله بحق الدفاع إذ المظاهر أنها أجلت الدعوى لآخر الجلسة حتى تصدر قرارها في صدد ضم القضيتين ثم أمرت بالضم ونفذ أمرها وأطلعت على الأوراق ثم أصدرت حكمها دون أن تسمع دفاعا في الموضوع .

(نقض ١٩٤٨/١/٦ الطعن ٢١٨٧ لسنة ١٧ ق
مجموعة القواعد في ٢٥ طبا الجزء رقم ٢ ص ٦٦٣) .

(١٠٣) إذا كان المتهم قد اقتصر أمام المحكمة الاستثنائية على أن الدفع ببطلان الحكم الاستثنائي الغيابي لعدم إعلانه بالجلسة كما دفع ببطلان الحكم الابتدائي لأنه لم يتمكن من حضور الجلسة بسبب مرضه وأن محاميه قدم شهادة بذلك لم تأخذ بها المحكمة وطلب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة فقررت المحكمة تأجيل الدعوى مرارا لرافاق الشهادة المرضية ثم حكمت فيها دون أن ترفق تلك الشهادة ودون أن تسمع دفاع المتهم في موضوع التهمة فإنها تكون قد أخلت

بحق المتهم في الدفاع .

(نقض ١/٢/٢٠ الطعن رقم ٦٦ مجموعة القواعد

في ٢٥ ظما ج ٢ - ٦٦٤) .

(١٠٤) اذا أثبت المتهم أن الشيك موضوع الدعوى يمثل جزءاً من
 ثمن بضاعة اشتراها صفقه واحدة من ذات الشركة البائعة
 وحرر عليها الشيكات التي دين نهائياً في اصدار احد هــا
 بغير رصيد قبل محاكمته والحكم عليه في هذه الدعوى وذلك
 فان ما قارفه من اصدار الشيكات المذكورة كلها أو بعضها
 بغير رصيد يكون نشأطاً اجرامياً لا يتجزأ تنقضى الدعوى
 الجنائية به بصدور حكم نهائى واحد بالادانة أو السبـرة
 في اصدار أى شيك منها ومن ثم فان ما دفع به المتهم
 التهمة السندة اليه من انقضاء الدعوى الجنائية بقوة الامر
 القضـى يكون صحيحاً يتعين القبول .

(الطعن ٩٨٥ لسنة ٣٦ ق ٢٩ / ٥ / ٦٧ - ص ١٨

ص ٣٧٠) .

(١٠٥) متى كانت الوقائع كما اثبتتها المحكمة أن المتهم أصدر عدة
 شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة
 وانه جعل استحقاق كل منها في تاريخ معين وكان ما ثبت
 بالحكمين عن ذلك قاطعاً في أن ما وقع من المتهم انما كان

وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل
التجزئة بين هذه الجرائم جميعا فإنه يتعين أعمال نص
المادة ٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الواقعةتين .

(نقض ٢٧ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ س ٥٨٢ الطعن ٣٤)

لسنة ٢٨ في ٠١

* * * * *

١٠٦) ان قيام المتهم باصدار عدة شيكات كلها او بعضها بفسير
وصيد لصالح شخص واحد عن معاملة واحدة - أيا كان
التاريخ الذي تحمل كل منها أو القيمة التي صدر بها -
يكون نشاطا إجراميا لا يتجزأ تنقضي الدعوى الجنائية -
وفقا لما تنص به المادة ١ / ٤٥٤ أ ج : بصدد حكم نهائي
واحد بالادانة او بالبراءة في اصدار أى شيك منها . وكانت
الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على انه " اذا -
صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها
الا بالطعن في الحكم بالطرق المقررة في القانون " وكان
الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على الدفع بقوة الامر
المقتضى بالقول بأن تواريخ الشيكات متخلقة وأن المتهم
لم يقدم الدليل على دفاعه . كما أن مجموع قيمة الشيكات
يزيد بمقدار سبعة جنيها عما ذكره المتهم في دفاعه وكان
ما ساقه الحكم للرد على الدفع لا يكفي لحمل قضائه برفضه
ذلك أن اختلاف تواريخ الاستحقاق أو القيمة في الشيكات

موضوع الدعوى الراهنة عن الشيك موضوع الجثة لا ينفسى بذاته أن اصدار كل منها كان وليد نشاط اجرائى تنقضى الدعوى الجنائية منه بصدور حكم نهائى فى اصدار أى منها .
(نقض ١٧ / ٥ / ٧٦ س ٢٧ س ٤٩٧ الطعن ١٩١ لسنة ٤ ق) .

١٠٧ ان اقرار المستفيد بأنه لم يتسلم قيمة الشيك ليكون مدينًا بها أوليًا ينفيها على شئون نفسه وإنما استلمها لينفق منها على أعمال والده الساحب يجعل من قبيل الاقرار بوصف أو المركب - وفرض اعتباره اقرارًا مركبًا فإنه لا يقبل التجزئة لتوافر الارتباط بين الواقعة الأصلية وهى قبض الشيكات والواقعة المصاحبة لها وهى القبض . وهذا الارتباط يؤثر على كيان الواقعة ووجودها القانونى .

(نقض مدينى ٥ (أحوال شخصية) ٦٣ / ٦ / ١٩ - س ١٤ - ٨٦٠ الطعن ٢٣ لسنة ٢١ ق) .

١٠٨ متى كان يبين من التفردات المضمومة التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقًا لوجه الطعن أن الطاعن قدم الى محكمة ثانى درجه مذكرة يدافع ضمنها ظروف اصداره الشيك موضوع الدعوى والادلة على أن حصول المدعى بالحقوق المدنية على

هذا الشيك انما كان بطريق الغش والتدليس ، ذلك أنه حرر الشيك ثلثا لبضاعة من الاقمشة وهذا استلامها تبين أنها عبارة عن خرق ممزقة ملفوفة في بالات مغلقة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة - والذي دان الطاعن - اخذ باسبابه دون أن يعرض لما أبداه الطاعن في مذكرته وكان دفاع الطاعن الذي ضمنه المذكرة ~~التي~~ المذكور بعد - في خصوص الدعوى المطروحة - هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أمر في تحديد مسؤوليته الجنائية

ما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تجعل عناصره كشفاً لمسمى صدقه ~~وأن~~ ~~تدفعه~~ ~~ان~~ أرادت إطراره ، أما وقد استثنى ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالعموز في السبب ~~فلا~~ ~~في~~ ~~ال~~ ~~خالف~~ ~~حق~~ ~~الدفاع~~ وهو يلزم من الحكم ولا يعترض على هذا بأن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً بالجلسة وإنما تبني قضاؤها على ما تسمعه من الخصوم ، وتستخلصه من الاوراق المعروضة عليها ذلك بأن حقا في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها بقضايا تحق الدفاع بل أن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ١١/٤١٣ أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة

أول درجة وتستوفى كل نقض آخر في اجراءات التحقيق .
(نقض ٢٥ / ٣ / ٢ من ٢٦ ص ١٩٧ الطعن ٧٩٣ لسنة ٤٤ ق) .

١٠٩) اذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن
تكمينه من الطعن بالضرر على الشيك موضوع الدعوى وجاء
مقصورا على تأييد الحكم الابتدائي لاسبابه على الرغم من أنه
أقام قضاؤه على أدلة من بينها اطلاقه القول بأن الشيك
صادر من الطاعن !
وعلى الرغم من اشارة الاخير من تضرر الشيك وهو دفاع
جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل القدم في الدعوى بحيث
اذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها فكان على
المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تحصيه
وان تبين العلة من عدم اجابته ان هي رأت اطرأحه
أما انها لم تفعل والتفتت عنه كلية فان حكمها يكون مميها
بما يطله .

(نقض ٢٨ / ١٠ / ٣٠ من ٢٩ ص ٧٥٧ الطعن ٥٦٩
لسنة ٤٨ ق) .

١١٠) تتحقق الجريمة متى أعطى الساحب شيكا رغم علمه بقيام حجز
ما للمدين تحت يد البنك المسحوب عليه والذي قد استغرق

كل دينه لدى المسحوب عليه فان اعتقد أن ما لم يحجز عليه من مقابل الرضا كاف لسداد قيمة الشيك فقدت الجريمة أحد أركانها وهو القصد الجنائي .

(نقض ٢٧/٦/٧١ س ٢٢ ق ١٢١)

(١١١) ان ضياع الشيك أو سرقة من الاسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته اذا ما أتاها بنية سليمة صيانة لماله مما يتمتع على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم ان هو دفاع جوهرى من شأنه ان صح أن يتغير به وجهه الراى في الدعوى فان التفتت له بلا مبرر كان قضاؤها معيبا منطقيا على اخلال بحق الدفاع .

(٢٤/٥/٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠١)

(١١٢) تقديم الطاعن مذكرة الى المحكمة ضمنها ظروف اصدار الشيك ومنعه صرفه وحسن المدعى المدني عليه بطريق النصب هو دفاع جوهرى على المحكمة أن تعرض له على استقلال وتستظهره وتحض حاضره وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت اطراحه .

(١١/١١/٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤٣)

(١١٣) اذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ معين على أن تكون

مستحقة الدفع في تاريخ آخر فلا يمكن عدها شيكا بالمعنى المقصود وذلك لأنها ليست إلا أداة ائتمان .

وحيث أنه تبين أن الأوراق التي عوقب الطاعن على إصدارها لم تحرر على أن تكون مستحقة الدفع لدى الاطلاع عليها بل حررت على أن تكون مستحقة الغاء في غير تاريخ إصدارها .

وحيث أنه كذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ دان الطاعن على اعتبار أن الأوراق التي أصدرها شيكات ووجه طعنه أن تلك الأوراق لم تكن إلا أداة ائتمان لا أداة غاء، ولذلك يتمين نقضه .

(نقض ٤٤/١/١٠ مجوعة القواعد القانونية ج ٦

في ٢٨٧) .

(١١) خروج الشيك من حوزة الساحب وطرحه للتداول واقعة مادية يقوم عليها الدليل بكافة وسائل اثبات وقفا للقواعد المقررة لذلك في الاجراءات الجنائية وللصاحب اثبات أن الشيك قد سرق منه او كان قد سلم لآخر على وجه الامانة فتصرف فيه .

(٥٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ٩ في ١٤٩)

(١١٥) لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في التدليل على عدم توافر أركان الجريمة الى افادة البنك التي يطلب منها ايضاح الرقم الصحيح لحساب الطاعن .

وكانت هذه الافادة لا تكفى بذاتها لان يستخلص منها أن الساحب كان له رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ الاستحقاق مما كان يتعين معه على المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الامر . فان الحكم المطعون فيه اذا اعقل ذلك يكون مشوبا بالقصور .

(نقض ٦٤/١٢/٢٨ أحكام النقض م ١٥ ق ١٦٩)

مشتلات الكتاب

- تمهيد ص ٢
- أولا : الشيك في ضوء أحكام محكمة النقض تعريفنا ص ٥
- ومفهومها وتحديداتها
- ثانيا : براءة الساحب :
- (١) تحديد الورقة التجارية ص ٨
- (٢) مظهر الشيك ص ١٠
- (٣) عيوب الإرادة ص ١٢
- (٤) انقضاء سره القصد ص ١٤
- (٥) اثبات تاريخ الشيك ص ١٥
- (٦) حالة الحجز على رصيد الساحب ص ١٦
- (٧) براءة المظهر ص ١٧
- (٨) نقادم الشيك ص ١٨
- (٩) ضياع الشيك ص ١٨
- (١٠) انفلاس حامل الشيك ص ١٩
- (١١) الاكراه الممنوع ص ٢٠
- (١٢) القوة القاهرة ص ٢٠
- (١٣) الاكراه المأدى ص ٢١
- (١٤) انقضاء الدعوى الجنائية بمصدر حكم ص ٢١
- (١٥) وجود عقد بين الساحب والمستفيد ص ٢١

- (١٦) وجود تاريخين على الورقة التجارية ص ٢٢
 (١٧) البنوك الاسلامية وبراءة الساحب ص ٢٣
 ثالثا : مسائل عليية ص ٢٧
 (١) الاختصاص المحلي بنظر لجنة الشيك ص ٢٧
 (٢) الارتباط في جرائم الشيك ص ٢٨
 (٣) الطعن بالتزوير على الشيك ص ٣٠
 (٤) عدم وجود أصل الشيك ص ٣٢
 (٥) افادة البنك ص ٣٢
 (٦) سداد قيمة الشيك ص ٣٣

رابعا : أحكام محكمة النقض

يشتمل هذا الكتاب على أكثر من ١١٥ حكم نقض صادر من محكمة النقض فيها قام قضاء النقض الجنائي بنقض أحكام صادرة بالادانة في جرائم الشيك مؤسسا أحكامه على حيثيات عديدة التعمق والفحص فيها يؤدي الى براءة الساحب أو مصدر الشيك .

وندعو الله أن يوفقنا لما فيه خير الوطن والمواطن ..

صحتي يوسف

الحامس

الاسكندرية - ٣ ش ابن رشد - المنشية

ت : ٨٠٤٦٥٩

٨٠٣٩٥٢

سابقة أعمال المؤلف

- (١) المرشد أمام مجلس الدولة .
- (٢) المرشد أمام الشهر العقارى .
- (٣) اصابة العمل .
- (٤) أحكام العلاقة بين العامل وصاحب العمل .
- (٥) وقف تنفيذ والغاء قرارات ايقاف وازالة وتصحيح الاعمال
المخالفة فى قانون المبانى .
- (٦) التكليف فى ضوء أحكام المسؤولية الجنائية والتأديبية .
- (٧) جريمة تهديد منقولات الزوجية .
- (٨) الجريمة السياسية فى الاسلام " بحث قانونى " .
- (٩) الدعاوى الادارية أمام مجلس الدولة .
- (١٠) البنوك الاسلامية فى ضوء أحكام القانون الوضعى .

5 026
958



05-48906